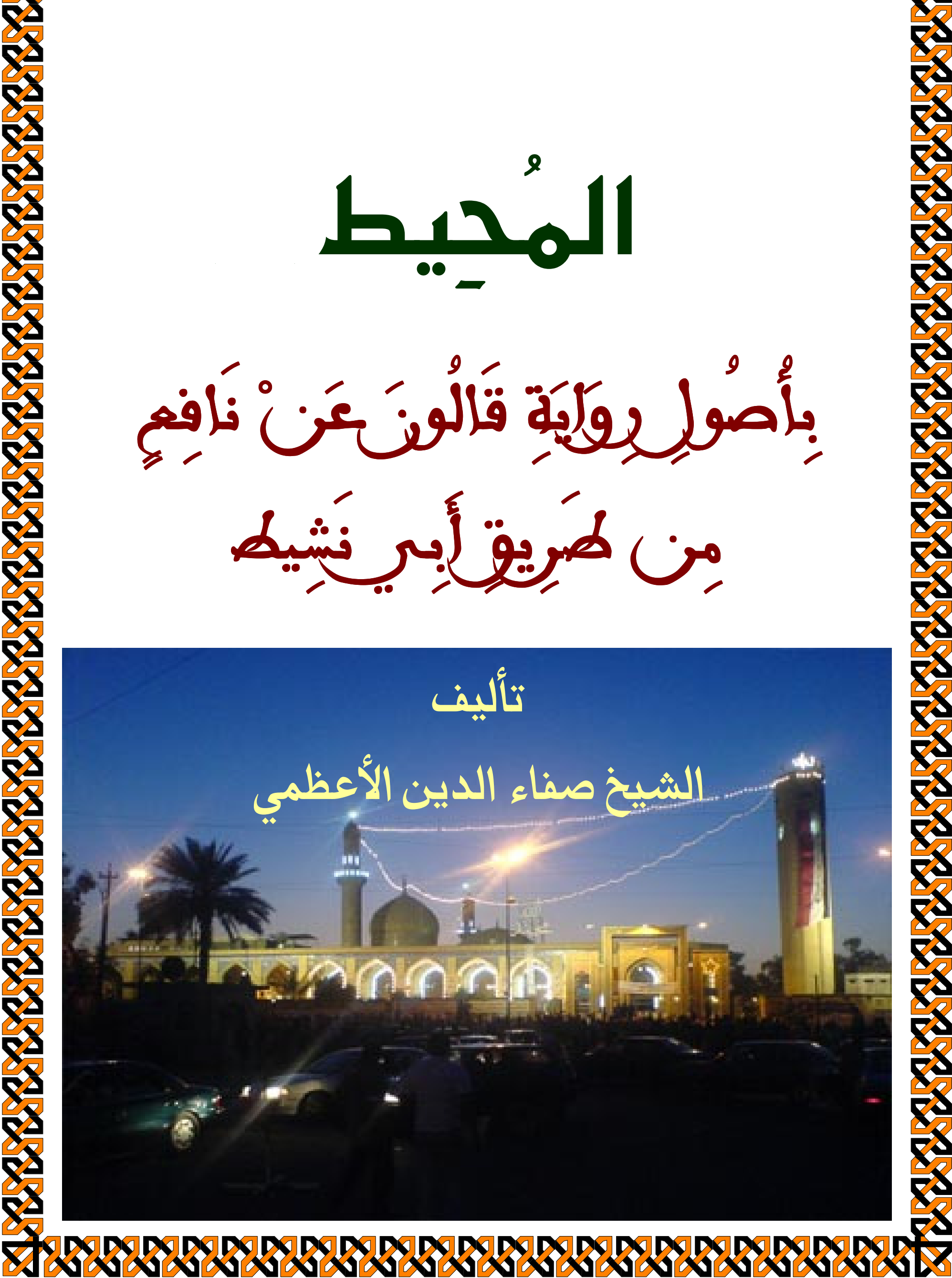

المُحِيط
بِأُصُولِ رِوَايَةِ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ
مِن طَرِيقِ أَبِي نَشِيط
تأليف
الشيخ صفاء الدين الأعظمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإيداع القانوني: 2007/1497

الطبع: طوب بريس – الرباط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدِّمَةُ

الْحَمْدُ للهِ ربِّ الْعالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأتمّان الأكملانِ على سَيِّدِنا محمَّدٍ خاتِمِ النَّبِيئِينَ وإمامِ الْمُرْسَلِينَ، وعلى آلِهِ الطَّيِّبينَ الطّاهرينَ، وصَحْبِهِ الغُرِّ الميامينَ، ومن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يوْمِ الدِّين.

و بعدُ، فهذا كتابٌ رغِبْتُ فيه ونَشِطتُّ له، أَحْسِبُ أنّهُ يستوْعِبُ أُصولَ رِوايةِ قالون عن نافعٍ مِنْ طرِيقِ أبي نَشِيطٍ عنه وِفْقَ مَذْهَبِ الإمامِ أبي عَمْرو الدَّانِيِّ (ت444هـ) كما في كتابِهِ "التَّيْسِير"، حصراً، مِنْ غَيْرِ أنْ أُقْحِمَ عليه أيّاً من الطُّرُقِ عنْ أيِّ كتابٍ لا يَمُتُّ إلَيْهِ بِصِلَةٍ لِأنْآى عنْ أيِّ تلفيقٍ مُحْتَمَلٍ بينَ الطُّرُقِ الأُخرى وإنْ كانتْ لِلدّانِيِّ نفسِهِ مِنْ طُرُقِهِ الْمُسْنَدَةِ الّتي رواها في أُمَهاتِ كُتُبِهِ الشَّهيرةِ كجامعِ البيانِ والمُفردات أو الّتي لِغَيْرِهِ، إلاّ إذا اضْطَرَّتْني إلى الرُّجوعِ إلى الْمُطَوَّلاتِ بعضُ عَقَباتٍ أو عَرَضَ لِي جُمْلَةُ إشْكالاتٍ، شَرْطَ الاستئْناسِ وإجراءِ الْمُقارَناتِ وبيانِ الفُرُوقِ والْمُوافَقاتِ بين الطُّرُقِ والأَوْجُهِ، إذْ إنَّ مَنْهَجي في هذا

الكتابِ الاعتمادُ على أصْلِ ما قَرَأَهُ الدَّانِيُّ على شيخِهِ أبي الفَتْحِ فارسٍ بنِ أحمد الحِمْصِيِّ وتتبُّعُ سَنَدِهِ الْمُتَّصِلِ بأبي نَشِيطٍ عن قالون عن نافع.

ويأْتي هذا الكتابُ نُزولاً عِنْدَ رَغباتِ الكَثيرينَ مِنْ أبنائي البَرَرَةِ طُلاّبِ القراءاتِ القرآنيّةِ في جامعِ الإمامِ أبي حنيفةَ بالأَعْظَمِيَّةِ الذي نُصِّبتُ فيه أُستاذاً لكرسيِّ القراءاتِ بعد وفاةِ شيخِنا علاّمةِ العراق، ورأسِ عُلَمائه بالاتِّفاق، وشَيْخِ مقارِئه على الإطلاق: الشَّيْخِ عبد القادر الخطيب، رحِمَهُ اللهُ تعالى عام 1389هـ. وأيضاً فقد عملتُ أستاذاً للقراءات مُشاركاً مُدّةً طويلةً في بعضِ المعاهِدِ والكُلِّيّاتِ الإسْلاميّةِ في عِراقِنا الحَبِيب.

وقد تَوَخَّيْتُ فيه أنْ يكونَ مُبَسَّطاً ذا أُسلوبٍ سَهْلِ العِباراتِ واضِحِ الدَّلالات، وَسَطاً ليْس بالْمُطَوَّلِ الْمُمِلِّ، ولا بالْمُخْتَصَرِ الْمُخِلِّ، إلاّ إذا اقْتَضَى الأمْرُ شَيْئًا من التَّفْصِيلِ فلا بأْسَ حِينَئِذٍ؛ إذْ لا يجوز تأْخيرُ البيانِ عنْ وقْتِ الحاجَةِ.

وجعلتُهُ ثلاثةَ أقْسامٍ:

فالقِسْمُ الأَوَّلُ = تعرَّضتُ فيه أوّلاً للتَّعريفِ بالإمامِ نافعٍ وراوييْهِ قالون وورشٍ وطريقيْهِما، ثم بيّنتُ سَنَدَ الإمامِ الدانيِّ الذي

أدَّى إليه القراءةَ عن الرَّاويِّ قالون عن القارئِ نافعٍ روايةً وتلاوةً، وأتْبَعْتُهُ بجدولٍ يُوَضِّحُ هذا الإسنادَ.

والقِسْمُ الثَّاني = قُمْتُ فيه بتخريجِ ما في روايةِ قالون من أُصولٍ وما قد يندرجُ في بعضها مِنْ حُرُوفٍ، ثُمَّ أَتبَعْتُهُ بمبحثٍ يتعلّقُ بفرْشِ الحُروفِ الّتي هي مَحَلُّ خِلافٍ بينَ الرَّاوِيَيْن قالون وورش، وهي قليلةٌ جداً.

وتَتْميماً للفائِدةِ فقد ختمتُ القِسْمَ الثّانِي من كتابي هذا بمبحثٍ في عدِّ فواصلِ الآيِ، وبيانِ أوْجُهُ التبايُنِ بين الْعَدَّيْنِ الْمَدَنيَّيْنِ الأَوَّلِ والأَخيرِ.

والقِسْمُ الثَّالِثُ = خصَّصْتُهُ للاستدراكِ على البعضِ في أربع تتمات: واحدةٌ تتعلّقُ بكيفيةِ أداءِ الهمزةِ المسهّلةِ، وثلاثةٌ أرجّحُ فيها الوجهَ الْمُقَدَّمَ في الأداء لقالون حسْماً للخلافِ فيهنَّ.

وَ أَنَا آمُلُ أن يسيرَ هذا الكتابُ بجميعِ مباحثِهِ، وفْقَ جَدْوَلٍ زمنيٍّ معيَّنٍ يُفْضِي بالطّلابِ إلى استكمالِ كلِّ ما يُرِيدُونَهُ من أُصولِ هذه الرِّوايةِ.

وسمَّيْتُه :

(الْمُحِيط بأُصُول رِوَايةِ قَالُونَ عَن نافعٍ مِنْ طَرِيقِ أبي نَشِيط)

ولستُ أَدَّعِي فيه الكمالَ، فالكمالُ للهِ وحدَهُ، ولكنْ يَحِقُّ لي أن أقول: إنَّ ما فاتني أن أذكرَه هَاهُنَا شيءٌ يسيرٌ جداًّ يُعَدُّ على أصابعِ اليَدِ الواحِدَةِ، قد يشفعُ لي في فَوْتِه مَنْ يُقدِّرون جُهودي في مجالِ القراءاتِ والّتي امتدَّت لأكثرَ مِنْ أربعةِ عُقودٍ من الزَّمَنِ، وسأُحاولُ بِحَوْلِ اللهِ وقوّته أنْ أتَدارَكَ ما نسِيتُهُ في طبْعاتٍ لاحِقَةٍ.

و اللهَ سبحانه وتعالى أسْألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجههِ الكريمِ، ونافعًا كلَّ من تلقّاه بقلبٍ سليمٍ، وأَنْ يُوَفِّقَنا جميعًا لخدمةِ كتابهِ العظيمِ.

صفاءُ الدِّينِ بنُ حَمْدِيّ الدَّبّاغ الأعْظَمِيّ البَغْدادِيّ
أُستاذُ كُرْسِيِّ القِراءاتِ بجامعِ الإمامِ أبي حَنِيفةَ ببغداد
الأعظَمِيَّةُ في غُرَّةِ رَجَبٍ الفرد من عام 1417 الهِجْرِيِّ

القِسْمُ الأَوّل

وفيه :

- تعريفٌ بالإمامِ نافعٍ وراوِيَيْه قالون وورش

- إسنادُ أبي عَمْرٍو الدّانِيِّ إلى روايةِ قالون

- جدولٌ يُوَضِّحُ الإسنادَ المذْكور

التَّعْريفُ بالإمامِ نافِعٍ وراوِيَيْهِ قالونَ ووَرْشٍ

هُوَ الإمامُ القارئُ نافعُ بنُ عبدِ الرَّحْمنِ بنِ أَبي نُعَيْمٍ، أَصْلُهُ مِنْ أصْبهانَ كما صَرّحَ هو بذلك، أحَدُ الأئِمَّةِ القُرَّاءِ العشَرَةِ المشْهُورِينَ، وإمامُ دارِ الهجْرةِ في قِراءَةِ القُرْآنِ، أقام بالمدينة المنوّرَةِ مدّةً وإليه انْتَهَتْ رِياسَةُ الإِقْراءِ فيها بعد أن أجْمَعَ النَّاسُ على قِراءَتِه بعدَ شَيْخِهِ أبي جَعْفَرَ، وأَمَّ نافعٌ النَّاسَ بِمَسْجِدِ النَّبِيِّ محمّدٍ، صلّى اللهُ عليه وسلّمَ، ستِّينَ سَنَةً.

قال عنه الإمامُ أبو القاسِمِ الشَّاطِبِيُّ (ت.590) يمتدِحُهُ في منظومتِهِ اللامِيَّةِ الموْسُومةِ بـ "حِرْزِ الأَمانِيِّ":

[فأَمَّا الكريمُ السِّرِّ في الطِّيبِ نافِعٌ

فَذَاكَ الَّذِي اخْتارَ الْمَدينَةَ مَنْزِلا]

وقرأَ نافِعٌ القُرْآنَ على سبعينَ من التَّابِعين.

وتُوُفي سنةَ (169) رحمه اللهُ تعالى.

وعَدَّهُ الذَّهَبِيُّ (ت.748): مِنْ قُرَّاءِ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ.

ومِنْ أَبْرَزِ رِجالِ نافِعٍ الّذينَ قَرَأَ عَلَيْهِمْ وأَسْنَدَ الدّانِيُّ إلَيْهِمْ قِراءَتَهُ، وذكَرَهُم في تيْسيرِهِ خمسةٌ:

1. أَبو جَعْفَرَ يَزِيدُ بنُ القَعْقاعِ الْمَدَنِيُّ، (ت.130).

2. عبدُ الرَّحْمنِ بنُ هُرْمُزٍ الأعْرَجُ المدَنِيُّ (ت.117).
3. شَيْبَةُ بنُ نِصَاحٍ المدَنِيُّ، (ت 130).
4. أبو عبدِ اللهِ مُسْلِمُ بنُ جُنْدَبٍ الْهُذَلِيُّ القاصُّ المدَنِيُّ، ماتَ بعد سنة (110).
5. أبو رَوْحٍ يَزيدُ بنُ رُومَانَ المدَنيُّ، (ت.130).

وهؤلاءِ الخَمْسَةُ مِنَ التَّابِعينَ و من قُرَّاءِ الطَّبقةِ الثَّالثةِ رحِمَهُم اللهُ تعالى، أخذوا القِراءَةَ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ (ت.57) وعبدِ اللهِ بنِ عبّاسٍ(ت.68) وعبدِ اللهِ بنِ عيَّاش بنِ أبي ربيعة الْمَخْزوميِّ (ت. بعد70)، ثلاثتُهُم من قُرّاءِ الطَّبقةِ الثَّانيةِ الّذين أخذوا القِراءةَ عن أُبَيٍّ بنِ كعْبٍ (ت.22) رَضِيَ اللهُ عنه، وهو من أكابرِ قرّاءِ الصَّحابةِ و في رتبةِ القرّاءِ الأولى الّذِينَ أخَذُوا القرآنَ العظيمَ عن النَّبِيءِ صلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ.

وأخذ القراءةَ عن نافعٍ مشافهةً، ورواها عنه خلقٌ لا يُحْصَوْنَ كثْرةً، مِنْ أبْرَزِهِمْ: (قالونُ) و (وَرْشٌ) بحسبِ اختيارِ الإمامِ أبي عَمْرٍو الدَّانِيِّ كما هو الثّابتُ في تَيْسيرِهِ، وتبعَهُ الإمامُ الشَّاطِبِيُّ على ذلك في حِرْزِهِ بقَوْلِهِ:

[وقالونُ عيسى ثُمَّ عُثْمانُ ورْشُهمْ
بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفيعَ تَأَثَّلا]

وقــالونُ مُقَــدَّمٌ في القِــراءَةِ علــى ورشٍ بطريقــةِ جمْــعِ القِـراءاتِ، وهـو مـا عليـه عمـلُ مـشايخِنا الأعـلامِ مـن مَـشارِقةٍ ومَغارِبةٍ علـى منهجِ صـاحبِ التَّيْسيرِ مِـنْ زَمانِـهِ إلى يومنـا هـذا وإلى ما شاءَ اللهُ تعالى.

فأمّا ((**قالونُ**)) فَيُكْنى: أَبا موسـى، واسمُـه: عيـسى بـنُ مينا ابنِ وَرْدَانَ بنِ عِيسى بنِ عبدِ الصَّمَدِ الزُّرَقِـيُّ.

وقيل: إنَّ نافعًا هو الذي لَقَّبَهُ بقالونَ لجودةِ قراءَتهِ، فقالونُ بِلُغَةِ أهْلِ الرُّومِ تعني: " الجَيِّدَ ".

لَـمْ يتـصدَّرْ قـالونُ للإقـراءِ تأدُّبـاً مـع شَـيْخِهِ، رُغْـمَ تمكُّنِـهِ وإتقانِهِ لِلْقِراءَةِ، إلى أنْ قال له شَيْخُهُ نافعٌ: " **كمْ تَقْرأُ عليَّ؟!، إِجْلِسْ إلى أُسْطُوانَةٍ حتى أُرْسِلَ إليكَ مَنْ يَقْرَأُ عليْك** "!!.

وأصـبحَ قـالونُ قَـارِئَ المدينـةِ ونَحْوِيَّهَـا بعـد أُسـتاذِهِ الإمـامِ نافعٍ، وتبتَّلَ لإقراءِ القُرْآنِ والعربيَّةِ، وطالَ عُمُرُهُ وبَعُدَ صِيتُهُ.

وهو معدودٌ في قُرّاءِ الطّبقةِ الخامِسَةِ.

وُلِـدَ قـالونُ سَـنَةَ (120) في أيـام هـشامِ بـنِ عبـدِ الْمَلِـكِ، ومات سَنَةَ (220) في أيّام المأْمُونِ، وقد عُمِّرَ مِئَةَ سَنَةٍ.

وأما طريقُ روايتِهِ لقراءةِ نافعٍ والتي اعْتَمَـدَها الـدَّانيُّ، ولم يَـرْوِ طريقًـا غيرَهـا في تيـسيرِه: فهـو (**أَبـو نَـشِيطٍ**) مُحَمّـدُ بـنُ

هـارونَ الـمَرُّوزِيُّ الرَّبَعـِيُّ ثُـمَّ البغـداديُّ، مـن قـرّاء الطّبقـةِ السّادسةِ، ومِنْ أَجَلِّ أصحابِ قالون.

توفّي أبو نَشِيطٍ سنةَ (258) على الأصَحِّ.

وأمّا ((**وَرْشٌ**)) فهو أبو سعيدٍ عثمانُ بنُ سعيدٍ المِصْرَيُّ، وُلِـدَ سـنةَ (110) كـذا ورَّخَـهُ أبـو عَلِـيٍّ الأَهـوازِيُّ، وفي سـنةِ (155) رَحَلَ إلى المدينةِ الْمُنَوَّرِةِ وقرأ القرآنَ على الإمامِ نـافعٍ، وجَـوَّدَهُ عليـه عِـدَّةَ ختْمـاتٍ، حتّـى انتهَـتْ إليـهِ رياسـةُ الإقـراءِ بالدِّيارِ المِصْرِيَّةِ.

ونـافعٌ هـو الـذي لقَّبـه وَرْشًـا لِـشِدَّةِ بَياضِـهِ، قـال وَرْشٌ: **"أُسْتاذِي نافعٌ سمَّاني به"**.

ووَرْشٌ معدودٌ في طبقةِ القُرَّاءِ الخامَسَةِ كقالون.

توفّي ورشٌ بِمصْرَ بَلَدِهِ سنةَ (197).

وأما الطَّرِيقُ التي اعتمدَها الدَّانيُّ كما في تَيْسِيرِه ولم يـذكرْ طريقاً غَيْرَها: فهو (**الأَزْرَقُ**) أَبو يعقوبَ يوسفُ بنُ عَمْرٍو بنِ يَسَارٍ، من قرّاءِ الطّبقةِ السّادِسةِ كأبي نَشِيط.

لَزِمَ الأزرقُ ورشًا مدَّةً طويلةً، وأتقـن عنـه الأداءَ، وخلَّفـه في الإقراءِ بالدِّيارِ المِصْرِيَّةِ. وهو الوحيـدُ الّـذي انفـرَدَ عـن ورشٍ

وروى تغليظَ اللاّماتِ وترقيقَ الـرَّاءَاتِ والتوسُّطَ في مـدِّ البَـدَلِ وشِبْهِ البَدَلِ.

توفِّي الأزْرَقُ في حُدودِ الأربعينَ ومِائَتَيْن.

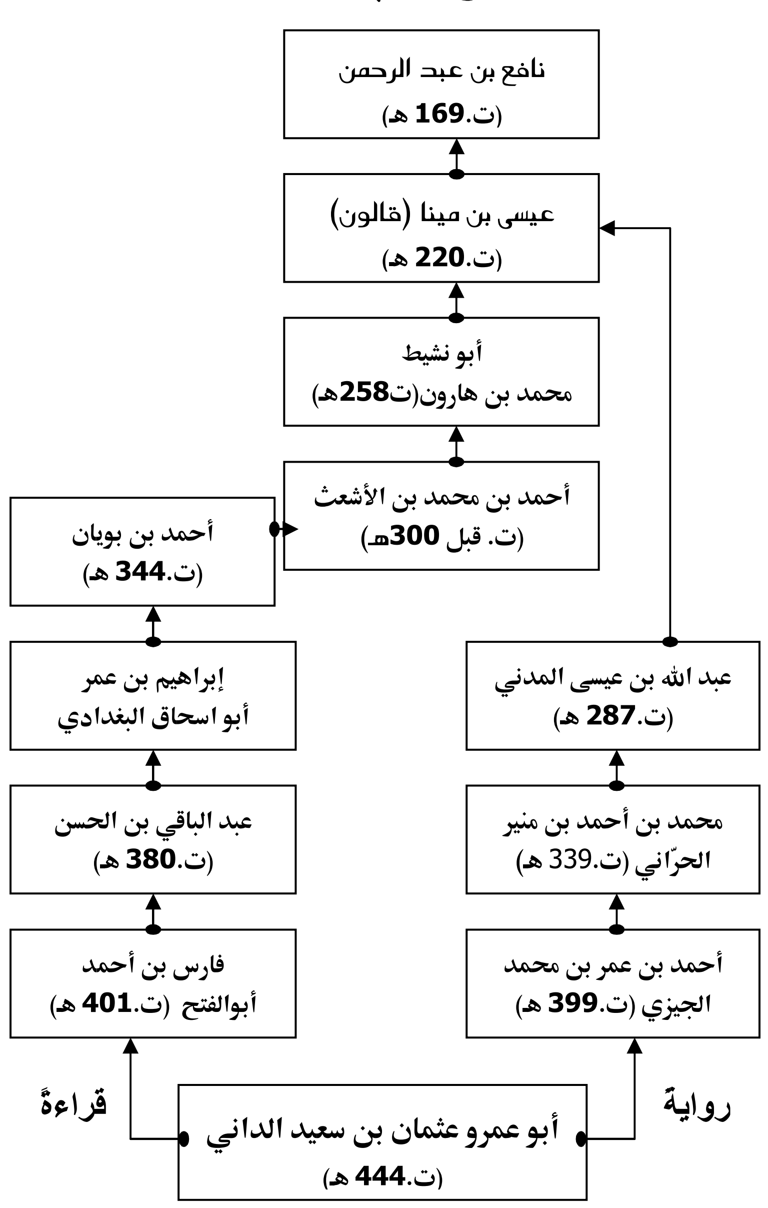
الإسنادُ الذي أدَّى إلى الدّانِيِّ قراءَتَهُ لروايةِ قالونَ مِنْ طريقِ أبي نَشِيطٍ عنه رِوايةً وتِلاوةً

قال أبو عَمْرٍو الدَّانِيُّ في تيْسيرِهِ:

" فأما روايةُ قالون: فحدَّثنا بها: أحمدُ بنُ عُمَرَ بنِ مُحَمَّدٍ الجِيزيُّ، قالَ: حدّثنا محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ مُنِيرٍ، قالَ: حدّثنا عبدُ اللهِ بنُ عيسى المدنيُّ، قالَ: حدّثنا قالون عن نافع".

وقال أبو عَمْرٍو: " وقرأتُ بها القرآنَ كلَّه على شيخي أبي الفتْحِ فارسَ بنِ أحمدَ بنِ موسى بنِ عِمْرانَ المقرئِ الضّريرِ الْحِمْصِيِّ، وقالَ لي: قرأتُ بها على أبي الحسَن عبدِ الباقي بنِ الحسنِ المقرئ، وقالَ: قرأتُ على إبراهيمَ بنِ عُمَرَ المقرئِ، وقالَ: قرأتُ بها على أبي الحُسَيْنِ أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ جعفرَ بنِ بُويانَ، وقالَ: قرأتُ على أبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمّدٍ بنِ الأشْعَثِ، وقالَ: قرأتُ على أبي نَشِيط محمّدٍ بنِ هارونَ، وقالَ: قرأتُ على قالون، وقالَ: قرأتُ على نافعٍ ".

وهذا جدولٌ يُوضِّحُ الإسنادَ المذكور



القِسْمُ الثانِي

وفيه :

- أُصولُ روايةِ قالون

- فرشُ حروفِ قالون

- عدُّ فواصل الآي

المبحثُ الأولُ: في الاستِعاذَةِ

ولفظُها المختارُ والّذي استقرَّ عليهِ مُعْظَمُ أهلِ الأداءِ: **(أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ)**، على ما وَرَدَ في سورةِ النَّحْلِ: [الآية98]، خِطاباً لِلنّبيِّ صلّى اللّهُ عليه وسلَّمَ.

وأصلُ الأمْرِ الوُجُوبُ لِظاهِرِ الآيَةِ. والمعنى: إذا أردتَّ الدُّخولَ في قراءَةِ القُرآنِ. وإذنْ فالاستعاذةُ تتقدَّمُ على التسميةِ عند ابتداءِ القراءةِ، سواءٌ ابتدَأْنا بأوائلِ السُّوَرِ أو من أجزائها.

والاِسْتِعاذَةُ ليستْ من القُرْآنِ بإجماعٍ، ولمْ تَثْبُتْ في رُسومِ جميعِ المصاحفِ، لا أوَّلَ الفاتحةِ، ولا أوَّلَ كلِّ سورةٍ.

والجهرُ بها شائعٌ عند أهلِ الأداءِ في مذهبِ الجميعِ، ووجهُه لِيُنْصِتَ السَّامعُ للقراءَةِ من أوَّلِها، حتّى لا يفوتَهُ منها شَيءٌ.

فَيُجْهَرُ بها في مَقام التَّعليم، وهو أنْ يستعيذَ القارئُ على أُستاذِهِ المُقْرِئِ.

وتُخْفَى في عُمومِ الصَّلَواتِ وفي القِراءَةِ على انفِرادٍ.

المبحثُ الثاني: في التّسْمِيَةِ

والتَّسْمِيَةُ مصدرُ سمَّى، وأيضاً يُقالُ لها البسملةُ، إذا قالَ أحدُهُم أوْ كَتَبَ على إرادةِ تَبَرُّكِهِ بأسماءِ اللهِ وصفاتِهِ الحُسْنى: **(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ)**، وهذا هو لفظُها المختارُ، والذي انتهى إليْهِ مُعْظمُ أهْلِ الأداءِ، كما هِيَ ثابتةٌ في رُسومِ جميعِ المصاحفِ، أوَّلَ كلِّ سُورةٍ مبدوءٍ بها، إلاّ أوَّلَ **(براءةٌ)** وتُسمَّى أيْضًا: (التَّوبَة)، فإنّه لا تَسْمِيَةَ في أوَّلِها لا خطَّاً ولا تِلاوَةً.

والتَّسْمِيَةُ ليستْ آيةً من القرآنِ عند الإمامَيْنِ نافعٍ ومالكٍ رحمهما اللهُ تعالى. وهِيَ إنّما كُتِبَتْ في جميع المْصَاحِف تبرُّكاً واستِحباباً، وأيضاً لِلْفَصْلِ بيْن السُّوَرِ، و لِيُعْلَمَ عَدَدُها أي: (عَدَدُ سُوَرِ القرآنِ) وأمْكِنَتُها وِفْقَ ترتيبِ المُصْحَفِ الإمامِ الّذي تلقَّتْهُ الأُمّةُ بالقَبول وعلى وُجوبِ اتِّباعِهِ.

وفَصَلَ بها قالونُ بيْن كُلِّ سُورَتيْن مُرَتَّبَتَيْن أوْ غَيْرَ مُرَتَّبَتَيْن، ومِنْها الَّتي اصْطُلِحَ عَلَيْها بالأَرْبعِ الزُّهْرِ، وهْيَ:

- ما بيْن **(المُدَّثِرِ والقِيامَةِ)**.
- وما بيْن **(الانْفِطارِ والمطفِّفِين)**.

- وما بيْنَ **(الفجْرِ والبَلَدِ).**
- وما بيْن **(العَصْرِ والهُمَزةِ).**

فقالون يُجْرِي ما بيْن كلِّ سُورتيْن مِنْ هذِهِ على أصْلِهِ من الفَصْلِ بالتَّسْمِيةِ كَما في غَيْرِهِنَّ في جميع القرآن.

وعليْه ففيما تَقَدَّمَ يكونُ لَكَ بيْنهما مع التَّسْمِيَةِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ :

1. الوَقْفُ على الجميعِ ، وهُوَ الأفْضَلُ.

2. الوقفُ على آخر السورة ، و وَصْلُ التسمية بأَوَّلِ السُّورةِ الّتي تليها أو الْمُرادِ قراءَتُها من غيرِ ترتيبٍ.

3. وَصْلُ الجميعِ.

وأمّا إنْ وصَلْتَ السورةَ بالتَّسمِيَةِ ووقفْتَ عليها دونَ أنْ تصِلَها بالسورةِ الْمُواليةِ فذلك **"وجْهٌ ممنوعٌ وغيْرُ جائِزٍ"** ، فإنّ التسمِيَةَ يُؤْتى بها عند افتتاحِ التِّلاوةِ سواءٌ من أوائل السُّوَرِ ، لا أنْ توصَلَ بآخرِ آيةٍ منهنَّ أوْ مِنْ أجزائِهِنَّ.

وأمّا ما بيْن الأَنْفالِ والتَّوْبةِ فثَلاثةُ أَوْجُهٍ تتوزّعُ على القُرَّاءِ العشَرَةِ وِفقَ مذهبِ كلِّ واحدٍ منهم جرْياً على حُكمِ ما بين السُّورَتَيْن ، فتُقرأُ لَهُم من غير تسميةٍ على النَّحْوِ التَّالي :

- **الوقفُ مع أخذ النَّفَسِ.**

- **السَّكْتُ بينهما من غير تنفُّسٍ، لمنْ هذا مذهبُهُ.**
- **الوصلُ، لمنْ هذا مذهبُهُ.**

إذ الإجماعُ على تركِ التَّسميةِ أوّلَ التَّوبةِ، سواءٌ ابتدأنا بها أو وَصَلْنا الأنْفالَ بها في دَرْجِ القِراءَةِ.

ولا خِلافَ بين القراءِ في استعمالِ التسميةِ بين سورةِ النّاسِ التي هي آخرُ السُّوَرِ المرَتَّبَةِ في جميع المصاحِفِ، وسورةِ الفاتحةِ التي هي أولُ سورةٍ من سور القرآنِ.

وأمّا حُكْمُ الابتداءِ من أجزاءِ السُّوَرِ فسيأْتي الكلامُ عليه في الاستِدَراكِ الأوّلِ، آخرَ الكتاب، إن شاءَ اللهُ تعالى.

المبحثُ الثالثُ: في المُدودِ

وإنَّما قَدَّمْتُ هذا المبحثَ لاحتياجِ كثيرٍ مِن الحالاتِ إليْهِ كما سنجدُه في مباحِثَ عَدِيدَةٍ.

وكلُّ حَرْفٍ من حُروف المدِّ الثَّلاثةِ لا يتوقَّفُ على سببٍ كالهمْزَةِ والسُّكونَيْنِ الأصليِّ والعارضِ ممّا يَستوْجِبُ مَدَّهُ زيادةً، فقالون يُبقِيهِ على أَصْلِهِ من المدِّ قدْرَ حركتيْن.

وإذا توقَّف على سببٍ كالهمْزَةِ مثلاً، فنوْعان:

[**النَّوْعُ الأَوّلُ**]: **أن ينفصلَ حرفُ المدِّ الذي في آخر الكلمة الأولى عن همزة القطع بعدها أوَّلَ الكلمةِ الثَّانيةِ.**

فالألِفُ، ثَبَتَتْ رسماً، نحوُ: (**إنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ**)، أوْ لمْ تثبُتْ، نَحْو: (**يـآدَمُ**) و (**يَأَيُّهَا**).

والياءُ، نَحْوُ: (**وَفِي أنفُسِكُم أفَلاَ تُبْصِرُون**).

والواوُ، نَحْوُ: (**تُوبُوا إلى الله توْبَةً نَّصوحاً**).

ويَدْخُلُ في هذا المنفصِلِ أربعةُ أحوال:

1. مِيمُ الجمْعِ الْمُلاقِيَةُ لهمزةِ القَطْعِ في حالِ ضَمِّها لِقالونَ، كما في آل عِمْرانَ [29]: (**قُلْ إن تُخْفُوا ما في صُدُورِكُم أوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ**).

2. الألِفُ الكائنُ في آخر ضميرِ الْمُتكلِّمِ، والثّابتُ خطّاً في رُسومِ جميعِ المصاحفِ: **(أَنـا)**، والمنفصلُ عن همزة القطعِ أوّلَ الكَلِمةِ الْمُواليةِ لها، وقد قرأ نافعٌ كشيخه أبي جعفرَ بإثباتِ الألِفِ مِن لفظِه.

فإن لَمْ يَلْقَها فإجماعُ القُرّاءِ على إسقاطِ الألِفِ من اللّفظِ في الوَصْلِ، نحوُ: **(وأنا لكم ناصحٌ أمِين)** الأعراف[67].

وكذا إذا لقيَ همزةَ وصلٍ فتسقُطُ في دَرْجِ القِراءَةِ لاجْتِماعِ ساكِنَيْنِ، نحوُ قَوْلِهِ تعالى عن نفسه: **(وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)**.

وكلُّهم إذا وقفوا عليه ـ وليس بمحلِّ وقفٍ ـ يُثبِتونه قدْرَ حركتين لقِيَ همزةَ قطعٍ أوْ لمْ يلْقَها.

وعند لقائِهِ همزةَ قطعٍ :

- فإنْ كانت مفتوحةً كما جاءَ على لِسانِ إبراهيمَ الخليلِ عليْهِ الصّلاةُ والسّلامُ: **(وَأنا أَوَّلُ المسلمين)** [الأنعام: 163]، ومنها الألِفُ المدِّيّةُ نحو: **(أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ)** [النمل: 40و41].

- أوْ كانت مضمومةً نحو: **(أَنا أُنبئُكُم بتَأويلِه)** بيوسفَ [45]، فإنَّ قالونَ يُثْبِتُ الأَلِفَ من لفظِ (أَنا) وصلاً في كلِّ ما أوْردناه وأشباهِهِ.

- فإنْ كانت مكسورةً وذلك في ثلاثةِ مواضع: بالأعرافِ [188]، وبالشُعَراء [115]: (**إنْ أَنَا إِلاَّ نَذِير مٌّبِينٌ**)، وبالأَحْقافِ [8]: (**وَما أَنَا إِلاَّ نَذِير مٌّبِينٌ**).

ففيها لقالون وجهان: حذفُ الألِفِ أو إثباتُه.

والإثباتُ هو المُقدَّم له في الأداءِ.

3. الهمزةُ المفتوحةُ والتي يُسقِطُها قالون من آخرِ الكلمةِ الأولى، والملاقيةُ مثلَها مفتوحةً ومُحقَّقةً في الكلمةِ الثانيةِ، ليُصبحَ هذا من قبيل المدِّ المنفصلِ بعد إسقَاطِنا الهمزةَ المتطرِّفةَ، نَحْوُ: (**جا أجَلُهُمْ**)، (**شا أَنْشَرَهُ**).

4. الألِفُ المحذوفةُ من الخطِّ والتي يُثبِتُها قالونُ لفظاً بعد الهاءِ مِنْ: (**هَـأَنتُم**) معاً بآل عمران [65و119]، وبالنِّساء [108]، وبالقتال [39].

و سنأتي على الكلامِ في تسهيلِ الهمْزةِ فيهنَّ.

وكلُّ ما تقدَّم من الضَّرْبِ الأَوَّلِ، وما يتمخَّضُ عنه مِنْ أُمورٍ، فلقالون فيهنَّ وأشْبَاهِهِنَّ وجهان:

1. القَصْرُ وهو الّذي قرأَ به الدَّانَيُّ على شيخِهِ أبي الفتحِ.

2. و التَّوَسُّطُ أَرْبعاً كما قرأَ به على شيخِهِ أبي الحَسَنِ طاهر بن غَلْبُون، وسندُه في غير التيْسيرِ!!.

والقَصْرُ هو الْمُقَدَّمُ في الأداءِ لِمَنْ يَقرأُ بِمُضَمَّنِ التّيسِيرِ.

[النَّوْعُ الثَّاني] : أنْ يجتمعَ حرفُ المدِّ بالهمزة في كلمةٍ واحدةٍ، وهو ما اصْطُلِحَ عليه بالمدِّ المُتَّصِلِ.

❖ **فإن جاءَت الهمزةُ طَرَفاً من الكلمةِ :**

- فالأصليَّةُ نَحْوُ : (**السَّماء ـ يُضِيءُ ـ قُروءٍ ـ النَّسِيءُ**).
- والمجتلبةُ مراعاةً للقراءَةِ نَحْوُ: (**زَكَرِيَّاء ـ النَّبيءُ**).

فقرأَ قالون بالتَّوسُّطِ فيهنّ أربعَ حَرَكاتٍ قولاً واحداً.

ويقفُ عليها بالسكون المحْضِ مع إشباع الحركة ستّاً، لاجتماعِ سببيْنِ للمدِّ هُمَا: الهمْزُ والسُّكونُ العارضُ، ويجوز أيضاً الوقفُ عليها بالرَّوْمِ أو الإشمامِ، إلاّ أنْ تكونَ منصوبةً.

❖ **وإنْ جاءَت تتوَسَّطُ الكلمةَ :**

- فالأصليةُ نحْوُ: (**وجاءَتْ ـ هَنِيئاً مَرِيئاً**).
- والمجتلبةُ مراعاةً للقراءَةِ، نَحْوُ: (**نَبِيئُهُمْ**) بالبقرة [245و246]، و(**مِيكائِلَ**) بالبقرةِ [97]، و(**النُّبُوءَةَ**) حيث وقع، (**الْبَرِيئَة**) معاً بالبيِّنَةِ [6و7].

فليس لقالونَ فيهنّ إلا التَّوسُّطُ أرْبعَاً، وصلاً ووقفًا.

- **وكذا إذا تغيَّرتِ الهمزةُ المتطرفةُ آخرَ الكلمةِ الأولى بالتَّسهيلِ في مذهبِ قالون، عند مُلاقاتها همْزةَ قطعٍ محقّقةً في الكلمةِ الثانيةِ وتوافِقُها في الحركةِ.**

- فالمكسورتان نحْوُ: (أنبِئُونِي بأَسْمَاء **هَـؤُلاءِ إِن** كُنتُمْ صَادِقِين) بالبقرة [30]، (ومِن **وراءِ إِسْحَقَ** يَعْقُوبَ) بهود[70].

- والمضمومتان في: (**أَولِيَاءُ أُوْلَئِكَ**) بالأحقاف [31]، لا غيرَ، على نِيَّةِ الوصلِ!.

فيكون لقالونَ فيهنَّ ـ حالَ الوَصْلِ ـ وجهان:

- القَصْرُ قدْرَ حَرَكَتَيْنِ، لِمَنْ يقْرَأُ بِمُضَمَّنِ التَّيْسِيرِ.

- أو التَّوَسُّطُ أَرْبَعاً، وهْو من زياداتِ القَصِيدِ للشاطِبِيِّ لِقَوْلِه:

[وإنْ حرفُ مدٍّ قبلَ همزٍ مغيَّر
يجُزْ قصرُه والمدُّ ما زالَ أعْدَلاً]

هذا إذا توقّفتْ حروفُ المدِّ على همزٍ يجيءُ بعدَها.

وإذا توقّفتْ على سكونٍ أصْلِيٍّ، فهو على أربعةِ أَضْرُبٍ:

- **الأولُ:** ضربٌ يجيءُ فيه حرفُ المدِّ الذي أصلُه همزتانِ مفتوحتانِ، الأُولى منهما للاستفهام، قبل سكونٍ أصليٍّ لازمٍ، ولم يطرأْ عليْه تغييرٌ: وذلك كائنٌ في: (**ءَآلذَّكَرَيْنِ**) [الأنعام: 144و145] و(**ءَآللَّهُ**) [يونُس: 59] و[النَّمْل: 59].

فهذه ممّا أجمع القُرَّاءُ على مَدِّهِنَّ سِتّاً.

- **الثَّاني:** ضربٌ يكون فيه حرفُ المدِّ في حروف التَّهَجِّي: وهو ما اخْتُصَّ به هجاءُ (**عَيْنْ**) أوَّلَ مريم: (**كهيعص**)، وأوَّلَ الشُّورى (**حم عَسِق**)، فتُقْرَأُ الياءُ السَّاكنةُ من هِجاء (عَيْن) في الموْضِعَيْن على وجهيْن ـ أداءً ـ لكلِّ القُرّاءِ: الإشباعُ أو التوسُّطُ، والأوَّلُ مُقَدَّمٌ.

- **الثَّالِثُ:** ضربٌ يكون سكونُه عن حركةٍ: و ذلك كائنٌ في لفظِ: (**مَحْيايْ**) [الأنعام: 164]، فقرأ قالونُ بإسكانِ الياءِ الثانيةِ التي هي على الإضافةِ.

ويُلاحظُ في هذا اللّفظِ اجتماعُ أصليْن لنافعٍ، هما: إشباعُ مدَّةِ الألِفِ، وتسكينُ ياءِ الإضافةِ.

- **الرّابِعُ:** ضربٌ تَسْكُنُ فيه الحركةُ لأَجْلِ عُرُوضِ الوقفِ:

وأكثرُ ما يكون من هذا في الحرفِ المتحرِّكِ الموقوفِ عليه بالسكونِ مَسْبُوقاً بحروف المدِّ واللِّين، مهموزاً أو غيرَ مهموزٍ.

- **فإنْ كان مهموزاً فنوْعانِ:**

النوعُ الأوّلُ : ما لم يطرأْ فيه على الهَمْزِ تغييرٌ، كما مثّلنا لذلك في مَعْرِضِ كلامِنا على المدِّ المتَّصلِ. ويدخلُ فيه مدُّ اللِّين نحو: (**شَيء**)، و(**السَّوْء**).

وَيَنْضَمُّ إلى هذا النَّوْعِ ما كانت الهمزةُ فيه مجتلَبةً مراعاةً لما تفرّد به نافعٌ في قراءةِ لفظِ: (**النَّبِيء**) بالهمزِ، أو مراعاةً لروايةِ قالونَ في قراءتِهِ لِلَفْظِ: (**اللاّءِ**) بالهمزِ مع اختلاسِ الكسرِ.

فإذا اجتمع همزٌ ووقفٌ معاً، ففيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

- الإشباعُ؛ لاجتماع الساكنيْن اعتداداً بالعارض.
- التَّوَسُّطُ؛ لاجتماعِ السَّاكِنيْنِ ومُلاحَظَةِ كَوْنِهِ عارِضاً.
- القصرُ؛ لعدمِ الاعتدادِ بالسَّاكِنِ العارِضِ.

ومذهبُ الشَّاطِبِيِّ الإشباعُ والتَّوسُّطُ، لِقَوْلِهِ:

[....

وعند سُكونِ الوقفِ وجهانِ أُصِّلا]

- وإنْ لم يكُنْ مهموزاً نحو: (الرَّحْمن، الرَّحِيم، الوَدُود، بَيْت، خَوْف)، فالوَقْفُ عليْهِنَّ وأشباهِهِنَّ بالإشباع.

النّوعُ الثّاني : ما جاءت فيه الحَرَكَةُ عن سُكونٍ أصْلِيٍّ، وهْو في لَفْظِ: (ءَآلْٰئَنَ) بـ[يونُس: 51و91] لا غيْرَ، فهْي في الأصل مؤلّفةٌ من همزتيْنِ ثابِتَيْنِ بعدَها لامٌ ساكنةٌ في الرَّسْمِ:

فالأُولى منهما قبل اللاّم همزةُ استفهامٍ، ولا تكونُ إلاّ مفتوحةً ومُحَقَّقَةً، والثّانيةُ همزةُ وصلٍ مُغَيَّرَةٌ إمّا بإبدالِها ألِفاً خالِصةً مع المدِّ الْمُشبَع بسببِ سكونِ اللاّمِ بعدَها، أوْ تسهيلِها بَيْنَ بَيْن مع القصْرِ، ولا يترتَّبُ عليه أيُّ مدٍّ مِنْ أيِّ نوْعٍ.

ووجهُ الإبدالِ هو الْمُقَدَّمُ للجميع.

وهاتانِ الْهَمْزَتانِ لا تدخُلانِ في مبحثِ الهمزَتَيْنِ مِنْ كلِمَةٍ لِعِلَّةِ الهمْزَةِ الثانِيةِ في كونِها همزةَ وَصْلٍ وليْستْ همزَةَ قطعٍ!!.

ونتكلَّمُ الآنَ على حُكْمِ الألِفِ الّتي قبل اللاّمِ الْمُعَرِّفةِ في لفظِ: (ءَآلْئَنَ)، فكما قدّمنا فإنّ قالون في هذه الكلمةِ

خالَفَ أصلَهُ فألْقى بالفتْحِ على الألِفِ قبلَها، فبعد تحرُّكِ اللاّمِ بالفتْحِ يكون له وجهانِ صَحِيحانِ مقروءٌ بهما في الوَصْلِ:

1. إشْباعُ الألِفِ المُبْدَلَةِ قبل اللاّمِ الْمُتَحَرِّكَةِ بالنَّقْلِ اعتداداً بأصلِها عندما كانتْ ساكِنةً.

2. قَصْرُها اعتداداً بالحركةِ العارِضَةِ الّتي أزالَتْ سَبَبَ المدِّ.

وأمّا حكمُ ألِفِ البَدَلِ الّذي بعدَ لامِ التَّعْرِيفِ: فالقَصْرُ لِقالون وَصْلاً، والإشباعُ له وَقْفاً، وليْسَ بِمَحِلِّ وَقْفٍ.

وإذا تجَرَّدت من همزة الاستفهام فليس لقالون نقلٌ فيها.

المبحثُ الرابعُ: في ميمِ الجَمْعِ

وهي الميمُ السَّاكنةُ الزَّائِدَةُ التي تَلْحَقُ أواخِرَ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ خَطّاً ولَفْظاً، وتدُلُّ على جَمْعِ المذَكَّرِينَ، حقيقةً وتنزيلاً.

فقولُنا: "حقيقةً"، نحوُ قولِه تعالى في سورةِ غافرٍ [64]: (**وَصَوَّرَكُم فَأَحْسَنَ صُوَرَكُم وَرَزَقَكُم مِنَ الطَّيِّباتِ**)، فإنها دالَّةٌ على الجمع حقيقةً.

وقولنا: "تنزيلاً"، ففي قَوْلِهِ تعالى في سورةِ يونُسَ [83]: (**عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنِ وَمَلَائِهِم أَنْ يفْتِنَهُمْ**)، فإنَّ الضَّميرَ في (مَلَائِهِم) عائدٌ على فِرْعَوْنَ وعلى قَوْمِهِ، فجُمعَ بهذه الميم، وهكذا أُنْزِلَتْ، وهو القَوْلُ الأرْجَحُ. أوْ كما يُقالُ: قَدِمَ الخَلِيفَةُ، بمعنى: هو و مَنْ معه، أوحين يُستقْبَل الضَّيْفُ الواحدُ فيُنزلونَهُ مَنْزِلَةَ الجماعةِ مُبادِرينَهُ التَّحِيَّةَ بقوْلِهِم له: "مَرْحَباً بِكُمْ"؛ أيْ أنّ ميمَ الجمْعِ على حالٍ كهذه تحتملُ كِلا المعنييْنِ، وإلاّ فهناك أقوالٌ عِدَّةٌ في هذا السِّياقِ آثرْنا الاعراضَ عن ذْكرها، ههُنَا، خَشْيَةَ الإطالةِ.

فورد خِلافٌ عن قالونَ بِضَمِّ ميمِ الجمعِ ووصْلِها بواوٍ لفظيةٍ زائدةٍ أوْ إسكانِها، إذا لقِيَتْ جميعَ حروفِ الْعَرَبِيّةِ، كما في آية الإسراءِ[54]: (**ربُّكُم أَعْلَمُ بِكُم إنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُم أَوْ إنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُم وما أَرْسَلْناكَ عَلَيْهِم وَكِيلاً**).

وأطْلَقَ الشَّاطِبِيُّ التَّخْييرَ في حِرْزِهِ بقَوْلِهِ:

[............................ .... وقالونُ بِتَخْييرِهِ جَلا]

ولنا رأْيٌ في هذا التَّخْييرِ سنُبِينُ عنه في الاستدْراكِ الثّاني.

وأجمع القُرّاءُ على ضَمِّ ميمِ الجمْعِ إلاّ أبا عَمْرٍو بنَ العَلاءِ فإنّه يقرَؤُها بالكَسْرِ، إذا وقعت قبل حرفٍ ساكِنٍ، وأيّاً كانت حركةُ ما قبلَها، وذلك للتَّخَلُّصِ من التِقاءِ السَّاكِنَيْن، نحوُ: (**بِهِمُ الأسبابُ، منهُمُ المؤمِنونَ، مِنْ تَحْتِهِمُ الأنهارُ، إنّما إلهُكُمُ اللهُ، إلَيْهِمُ اثْنَيْنِ**)، وشبهِها.

وإذا وُقِفَ على الميمِ فبالإسكانِ للكُلِّ.

ومَنَعَ الدَّانيُّ حالَ الوَقْفِ: الإشارةَ إليها بالرَّوْمِ أو الإشمامِ لمنْ ضَمّها عن سكونٍ أصليٍّ، أوْ أَسْكَنَهَا في الوصلِ.

المَبْحَثُ الخامِسُ: في هاءِ الكِنايَةِ

ويسمِّيها البَصْرِيُّونَ : "**هاءَ الضَّميرِ**"، وهْي الدّالَّةُ على الواحِدِ الْمُذَكَّرِ الغائِبِ، وهي زائدةٌ تَلْحَقُ أواخرَ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ خَطًّا، ويُرَادُ بها الإيجازُ والاختصارُ.

وما وُصِلَت به مِنْ واوٍ و ياءٍ مَدِّيَّتَيْنِ فهو زائدٌ لفْظاً.

فقرأ قالون حالَ الوصْلِ بِاخْتلاسِ كسرةِ هاءاتٍ مُعَيَّنَةٍ، وكُلُّها ما قبلَها كسرةٌ أَيْضاً في المواضع التَّالِية:

- بآل عمران [74] معاً: (**يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ**) (**لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ**).
- وبها: (**نُؤْتِهِ مِنْها**) اثْنانِ [145]، وبالشورى واحِدَةٌ [18].
- وبالنساء [114]: (**نُولِّهِ**) (**ونُصْلِهِ**).
- وبالأعرافِ [110] والشعراء [35]: (**أَرْجِهِ** وأخاهُ).
- وبالنور [50]: (**وَيَتَّقِهِ**)، والنملِ [28]: (**فأَلْقِهِ إِلَيْهِم**).
- و بسورة طَه [74]: (وَمَنْ **يأْتِهِ** مُؤْمِنًا).

لكنْ ورد عن قالون في هذا المَوْضَعِ خلافٌ نصَّ عليه الدّانِيُّ في تَيْسِيرِهِ فقال: "قالونُ بخِلافٍ عنه: (ومَنْ **يأْتِهِ** مُؤْمِناً) باختلاسِ كسْرَةِ الهاءِ في الوَصْلِ".

وأنــتَ تقــرَأُ في التَّيْــسِيرِ ســتَجِدُ أنَّ صــاحِبَهُ يُقَــدِّمُ وجْــهَ الاختلاسِ دون أن يذْكُرَ بالاسمِ وجهَ الصِّلَةِ الآخَرَ، وهذا هـو مسلَكُهُ الذي دَرَجَ عليْهِ عندَما يأتي بِأَوْجُهِ الخِلافِ!!.

وعليْهِ فوجْهُ القَصْرِ هو الْمُقَدَّمُ في الأداء لِقالونَ.

ونعني بـ "**الاختلاسِ**" : النُّطْقَ بالحركةِ سريعةً في الوَصْلِ دون الوَقْفِ فيذهبُ معظمُ صوتِها، ويعبَّرُ عنه أيضاً بالقَصْرِ، وهو ضِدُّ إشباعِ الحَرَكَةِ الّذي يُعَبَّرُ عنه بالصِّلَةِ أيْضاً.

وإذا وُقِفَ عليها فبالسُّكونِ المحْضِ لكل القرّاءِ؛ لكونِها أضعفَ الحروفِ وأخفاها.

المبحثُ السادسُ: في الهَمْزَةِ المُفْرَدَةِ

وهي الهمزةُ التي لم تلْقَ غيرَها في الكلمةِ الواحدةِ، وتجيءُ ساكِنةً ومُتَحَرِّكَةً، وأيًّا كان موقعُها من الفعلِ.

❖ **فأمّا الهمزةُ السَّاكِنةُ:**

فقرأ قالونُ بإبدالِها حرفَ مدٍّ مِنْ جِنْسِ حركةِ ما قبلَها في ألْفاظٍ مخصوصةٍ:

1و2- (**ياجُوجُ وماجُوجُ**) في الكهف [90] والأنبياء [95].

3- (**مُوصَدَةٌ**) في [البلد: 20]، و[الهُمَزَة: 8]، على أنّ مَصْدَرَها مأخوذٌ من أُوصِدَتْ بمعنى: أُغْلِقَتْ، ومَنْ هَمَزَها من القُرَّاءِ فهي عِنده من آصَدَتْ: أيْ أطبقتْ عليهم.

4- وأما (**رِئْياً**) في [مريم: 74]، فأبْدَلَ قالونُ همزتَها ياءً وأدغمَها في الياءِ التي بعدها لتصيرَ هكذا: (**رِيًّا**) على أنه مصدرُ رويت أروي رويَّة وريّا. وذَهَبَ طائفة مِنْ أهلِ العلمِ إلى أنَّ هذه القراءةَ لمناسبةِ نظائِرِها من سائرِ رُؤوسِ الآياتِ قبلَها وبعدَها. وورشٌ يُثْبِتُها ساكنةً محققةً بعدها ياءٌ من "الرِّئي"؛ أي المنظر وذلك من رُؤْيَةِ العيْن.

وأمّا (عادًا **الأُولى**) في [النجم: 49] فقرأ قالونُ في الوصل بهمزةٍ ساكنةٍ بدلاً عن الواو بعد اللامِ المضمومةِ بسببِ النَّقلِ: (**الُؤْلى**).

ولنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها أثَرٌ في هذه الكلمةِ، وُصِلَتْ أو ابتُدِئَ بها كما سنُفَصِّلُهُ لاحِقاً.

ولا يُبْدِلُ قالونُ كسائرِ القُرَّاء، حالَ الوصلِ، الهمزةَ الساكنةَ الواقعةَ فاءً من الفعل مع الحركةِ التي قبلها من كلمتين، إلاّ ورشاً فإنه تَفَرّدَ بإبدالِها حرفَ مَدٍّ طبيعِيّاً مِنْ جنسِ حركةِ الحرفِ الذي قبلها في الكلمة الأولى نَحْوُ: (**الذي اؤْتُمِنَ، إلى الهدى ائْتِنا، يا صالحُ ائْتِنا، وللأرضِ ائْتِيا**).

وإذا ابتُدئَ بالكلمةِ الثانيةِ، وليستْ بمحِلٍّ ابتداء، فتُبْدَلُ همزتُها السَّاكِنَةُ التي بعد همزةِ الوصلِ، لِكُلِّ القُرَّاءِ، حرفًا من جنسِ حركةِ همزةِ الوصلِ المُجْتلَبةِ قبلها قدْرَ حركتين.

وتركُ المدِّ أقْيَسُ عند الابتداءِ بها، وهو الْمُقَدَّمُ لجميع القُرَّاءِ ومِن بينهم ورشٌ، والعِلَّةُ في ذلك: عَدَمُ مُعامَلتِهِم اللفظَ على أنَّه من قبيل مدِّ البدَلِ، والذي مِنْ شُروطِهِ: **أنْ تكونَ الهمزةُ المتقدِّمةُ على حروفِ المدِّ همزةَ قطعٍ، لا همزةَ وصلٍ**، فتنبَّهْ لذلكَ.

❖ **وأمّا الهمزةُ المتحرِّكةُ:**

فالمفتوحةُ الواقِعةُ فاءً من الفعلِ وما قبلها مكسورٌ ففي حرفَيْن هما: **(لِئَلاّ)** حيثُ وقَعَ، و**(لِأَهَبَ)** بمريَمَ [18].

فقرأَ قالونُ بتحقيقِ الهمزةِ بين اللاّميْنِ من اللّفْظِ الأوّلِ، لكنْ ورد عنه في اللّفْظِ الثّاني وجهانِ:

الأوَّلُ: تحقيقُ الهمزةِ؛ أيْ بلامٍ وهمزةٍ كما في مُصحفِ الإمامِ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه وأرضاهُ، وعليه بقيَّةُ الرُّسومِ، بإسنادِ الفِعْلِ إلى جِبْريلَ الّذي جعله اللّهُ واسِطةً تُبلِّغُ هبتَه تعالى لمريمَ.

الثَّاني: إبدالُها ياءَ مضَارعةٍ خالِصةً، أيْ أنّ اللّهَ هو الواهِبُ، وبهذا الوجهِ الذي هو للتّخفيفِ قرأَ ورشٌ وأبو عَمْرٍو بنُ العلاءِ البصريُّ ويعقوبُ الحَضْرَمِيُّ، وهو إبدالٌ صريحٌ وليسَ نقلاً كما حسِبَهُ الإمامُ ابنُ القاصِحِ العُذْرِيُّ في شرحِهِ على عقيلةِ الشاطِبِيِّ!.

ووجهُ تحقيقِ الهمزةِ هو الْمُقَدَّمُ في الأداءِ لِقالون.

وسهَّل قالونُ الهمزةَ الثانيةَ التي هي عينُ الفِعلِ بينها وبين الألِفِ في أصلٍ مُطَّرِدٍ، وترَك الهمزَ في حرفَيْنِ:

- **فالأصـلُ المُطَّـرِدُ** في: (**أَرَاَيْـتَ، أَفرَاَيْـتَ، أَرَاَيْتَـكَ، أَرَاَيْتَكُم، أرايْتُم، أَفرَاَيْتُم**)؛ إذا كان في أوَّلِهِ همزةُ استفهام.

والكلام على حقيقةِ التَّسهيلِ في استِدراكِنا الثّالِثِ.

- **والحرفـانِ** هما:

1. (أَنَّى لَهُـمُ **التَّنـاوُشُ**) [بسبأٍ: 52]؛ فأبدل قـالونُ الهمـزةَ واواً، كما رسَمْناه، ومثلُه ورشٌ؛ بمعنى التَّناوُل عند مَـنْ تَـرَكَ الهمْـزَ كقَـوْلِهِم: نـاشَ ينـوشُ نَوْشـاً، إذا تنـاولَ، ومِنْـهُ قـولُ عَنْتَرَةَ:

[فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السِّـباعِ يَنُشْنَهُ

يَقْضِمْنَ حُسْنَ بَنـانِهِ والْمِعْصَمِ]

ومَنْ هَمَزَ أَلِفَها من القُرّاءِ جَعَلَهُ مِنْ: النَّأْش، تقول: نَأَشْتُه نَأْشـاً؛ أيْ طَلَبْتُـهَ، وهمـا مُتَقارِبـانِ كمـا يقولـون في: (أُقِّتَـتْ: وُقِّتَـتْ)، وفي: (أَرّخَـهُ: ورّخَـهُ)، وفي: (أَكَّـدَهُ: وكَّـدَهُ) للتخفيفِ.

2. و(**سَالَ** سائِلٌ بِعذابٍ واقِعٍ) أوّل المعارجِ.

فأَبْـدَل قـالونُ، ومثلُـه ورشٌ، الهمـزةَ أَلِفـاً كمـا رسمنـاه، ويرجّحُ أن تكون بهذا البـدل بمعنـى: جَرَى، كأنـه قـال: سـال وادٍ بعذابٍ واقعٍ، واللهُ أعلمُ.

والبَـدَلُ في هـذا الفِعْـلِ ، كمـا حكـاه سيبَوَيْه (ت.180) في كتابه ، مسموعٌ من العَرَبِ. ومن همزَ فهي عنده من السؤالِ.

وأبدَلَ قالونُ الهمزةَ المفتوحةَ التي هي لامُ الفِعْلِ من قِسم المتحرِّكـةِ أَلِفًـا إذا سـبَقَها مفتـوحٌ، بـسَبَإٍ [14] (تَأكُـلُ **مِنْسَاتَهُ**)، والبدَلُ في هذا الفِعلِ مسموعٌ أيضاً من العَرَبِ، حكاه سيبَوَيْه في كتابِهِ.

قال الفرّاءُ (ت.207): "أهلُ الحِجازِ لا يهمِزونَ المِنْسَأَةَ، وتميمُ وفُصَحاءُ قيسٍ يهمِزونها "، ومعنى المِنْسَأَةِ : العَصا.

وقالَ أبو عَمْرِو بنُ العلاءِ: " ولا أعرفُ لها اشتِقاقاً ". وقال غَيْرُهُ: أصْلُها الهمزُ وهْيَ مِنَ (المِنْسَأَةِ) بهمزةٍ مفتوحةٍ مِنْ: نَسَأْتُ الإبِلَ والغَنَمَ والنَّاقَةَ ؛ إذا سُقْتُها. وقريباً منه قَولُ الزَّجَّاجِ: " وإنَّما سُمِّيَتْ (مِنْسَأَةً) لِأَنَّهُ يُنْسَأُ بها، أيْ: يُطردُ ويُزْجَرُ".

وسهَّلَ قالونُ الهمزةَ التي موْقِعُها فاءُ الفِعْلِ من الحرفِ: (**هَـانْتُمْ**) وأثْبَتَ الأَلِفَ المحذوفةَ خَطّاً بعد الهاء باعتِبارِها (**ها**) تنبيهٍ، مع قَصْرِها وتوسُّطِها، ويُقَدَّمُ الأوَّلُ.

وأبقى قالونُ، كالجماعةِ، الهمزةَ المتطرفةَ الواقعةَ لاماً من الفعل في كلمة: (**النَّسِيءُ**) بالتوبة [37]، على أنها مصدرٌ من

نَسَأَ أي: أجّلَ وأخّرَ، خلافًا لأبي جعفرَ وورشٍ اللذَيْنِ قَرَآها بإبدالها ياءً، وأدغماها في الياءِ قبلها هكذا: (**النَّسِيُّ**)، على أنها مصدرُ: نَسِيَ يَنْسَى، إذا تَرَكَ.

وقرأ قالونُ لامَ الفِعلِ من لفظِ (**البَرِيَّةِ**) بالبيِّنة [6و7] بالهمزِ فيهما هكذا: (**البَرِيئَةِ**). وللقراءَتَيْنِ توجيهاتٌ عند أهلِ اللّغةِ.

وقرأ قالونُ بالهمزِ الواقعِ لاماً في لفظ (**النّبِيء**) وما تصرَّف منه أينما وَرَدَ وكيف جاءَ، ومثلُه ورشٌ.

هذا باعتبار الهمزةِ في هذا اللّفظِ لَمْ تلْقَ غيرَها.

فإنْ لَقِيَتْ همزةَ قطعٍ مثلَها، فسيأتي الكلامُ عليها في مبحث الهمزتيْن من كلمتيْن.

وقرأَ قالونُ ومِثْلُهُ ورشٌ بالهمزِ الواقعِ لاماً من: (**القُرْآن**) وما جاءَ من لفظِهِ، إذا كان اسماً، وكذا: (**الظَّمْآنُ**)بالنُّورِ [38].

وقرأَ قالونُ بحذف الهمزةِ الواقعةِ لاماً من الألْفاظِ: (**والصَّابِئِينَ**)[البقرة61]، (**والصَّابِئُونَ**)[المائدة71]، و(**يُضَاهِئُونَ**)[التوبة30]، و(**مُرْجَئُونَ**) [التوبة107]، و(**بادئَ الرَّأْيِ**)[هود27]، و(**تُرْجِئُ**) بالأحزاب [51]، لتُصبحَ كُلُّها

هكـــذا: (**والصَّابين، والصَّابونَ، يُـــضاهُونَ، مُرْجَـــوْنَ، بادِيَ، تُرْجِي**).

وهَمَزَ: (**هُزُؤاً**) حيثُ وقعَ، و(**كُفُؤاً**) بالإخلاص [4].

وأمّا همـزةُ: (**رِدْءاً**) [القـصص: 34]، فتـدخلُ في مبحـث النَّقْلِ.

المبحثُ السّابع: في الهمزتيْن من كلمة

وهما همزتا القطعِ المجتمعتانِ في أوّلِ الكلمةِ الواحدةِ.

والأُولى منهما زائِدةٌ، وتجيءُ للاستفهام، ولا تكون إلاّ مفتوحةً، وتُقرَأُ بالتَّحقيقِ لكلِّ القُرَّاءِ.

أوْ تكونُ من بِنْيَة الكلمةِ وذلك في لفظِ: **(أَئِمَّة)** وكلُّها على النَّصْبِ في خمسةِ مواضعَ: بالتوبةِ [12]، والأنبياءِ [72]، وموضِعَي القصصِ [4 و41]، والسجدةِ [24].

وأمّا التي للاستفهام، فثلاثةُ أضرُبٍ:

- **الضَّرْبُ الأول: مفتوحتان:**

نحو: **(ءَأَنْذرتهم، ءَأَشْفقْتُم، ءَأَمِنْتُم)**، وأشباهها سواءٌ جاءَ بعد الثانيةِ ساكنٌ أو متحرِّكٌ.

فقرأَ قالون بتسهيل الثانيةِ بينها وبين الأَلف مع إدخال أَلِفِ الفصلِ بينهما.

- **الضَّرْبُ الثاني: مفتوحةٌ فمكسورةٌ:**

نحو: **(أَئِفْكاً، أَئِنَّ، أَئِذا)**.

فقرأَ قالون بتسهيل الثانيةِ بينها وبين الياء مع إدخال أَلِفٍ بينهما.

- **الضَّرْبُ الثالث: مفتوحةٌ فمضمومةٌ**، وذلك في أربعِ كلماتٍ: (**أَؤُنَبِّئُكُم**) بآل عمران [15]: و(**أَأُنْزِلَ**) بـ ص [7]، و(**أَأُلْقِيَ**) بالقمر [25].

فقرأ قالون في هذه الكلماتِ الثَّلاثِ بتسهيلِ الثانيةِ بينَها وبينَ الواوِ مع إدخال ألِفِ الفصلِ بينَهُما.

وأمّا الكلمةُ الرّابعةُ من هذا الضَّربِ: (**أَؤُشْهِدوا**) بالزُّخْرُف [18]. فورد عن قالون خلافٌ في إدخالِ أَلِفِ الَفَصْلِ بيْن الهمزتيْن و تركِهِ، مع ملاحظةِ إِسْكانِ حرفِ الشِّينِ للرَّاوِيَيْن، وعندها يجتمعُ الأصلُ والفرشُ معاً!.

والإدخالُ مقدَّمٌ لقالونَ في الأداءِ مع تليينِ الثَّانيةِ بيْنَ الهمْزةِ والواوِ، ولا إدخالَ لورْشٍ بينهنَّ.

واستُثْنِيَ لقالونَ من قاعدةِ إدخالِهِ الألِفَ بعضُ كلماتٍ خالَفَ فيها أَصْلَهُ في ثلاثة أحوال:

الأول: ما اجتمعت فيه ثلاثُ همزاتٍ، وذلك كائنٌ في: (**آمَنْتُمْ لَهُ**) بالأعراف [122]، وطه [70]، والشعراء [48]. و(**آلِهَتُنا**) بالزُّخْرُف [85]. فترك قالونُ في هاتيْنِ الإدخالَ بين الهمزةِ الأُولى المحقَّقَةِ والثانية المُليّنة، واكتفى بمدَّةٍ مُشْبَعَةٍ.

الثـاني: همـزةُ الاسـتفهامِ الدَّاخِلـةُ علـى همـزةِ الوصـلِ الداخلةِ على اللاّم المعرِّفةِ للاسم، وذلك ثلاثُ كلماتٍ في ستّةِ مواضعَ:

- أربعةُ مَواضِعَ: اللامُ فيها مُدغَمةٌ وهي: **(آلذَّكَرَيْنِ)** بالأنعام: [144، 145]، و(**آللهُ**) بيونس [59]، والنمل [61]، فتُبدلُ في هذين أَلِفاً خالصةً عِوَضاً عن أصلِها من الهمزتينِ المفتوحتين وتُمدُّ ستَّ حركاتٍ من أجل المُشدَّدِ بعدَها لجميعِ القُرّاءِ.

- ومَوْضِعان: اللاّمُ فيهما مُظْهَرةٌ مخفَّفةٌ؛ أي أنها ساكنةٌ سُكوناً أصلِيّاً في كلمة: **(آلآن)** بيونس [51و91]. فهذه أيضاً تُبدل أَلِفاً عِوَضاً عن أصلِها من الهمزتين المفتوحتين، مع المدِّ ستّاً من أَجْلِ السّاكنِ بعدَها للجَميعِ.

وسنتكلَّمُ على تحريكِها بالفَتْحِ في مَبْحَثِ النَّقْلِ.

- **الثالث:** لفظُ **(أَئِمَّة)**، فقرأ قالونُ بتحقيق الهمزةِ الأولى وتسهيلِ الثانية من غيرِ أنْ يُدخِلَ أَلِفَ الفصلِ بينهما.

ومما يتمِّمُ هذا المبحثَ:

الاستفهامانِ إذا اجتمعا

وذلك في أحدَ عشَرَ موضعاً، في كلِّها يجتمع الاستفهامان في آيةٍ واحدةٍ، سوى ما في العنكبوتِ والنازعاتِ فإنهما من آيتين.

فقرأ نافع في الأولِ بالاستفهام؛ أي بهمزتيْنِ، وفي الثاني بالإخبار، أيْ بهمزةٍ واحدةٍ في تسعة مواضع، لكنّهُ خالف أصلَهُ فعَكَسَ ذلك فأخبَرَ في الأول واستفهَم في الثاني، في: [النمل69]، و[العنكبوت27و28]، وقالون على أصلِهِ من الإدخالِ بينهما وتسهيلِ الثانيةِ في جميع هذا البابِ كما مر بنا.

المبحثُ الثامنُ: في الهمزتين من كلمتيْن

وهما همزتا القطعِ الْمُتَجاوِرتانِ في كلمتيْنِ، وتجيئانِ مُتَّفِقَتَيْن في الحركةِ أوْ مُخْتَلِفَتيْن.

❖ **فالْمُتَّفِقَتَانِ في الحركةِ ثلاثةُ أضْرُبٍ:**

- **الضّربُ الأولُ: مفتوحتان:**

نحو: (**جاء أجَلُهُم**) و (**جاءَ آلَ**) و(**إذا شاءَ أَنْشَرَهُ**).

فقرأ قالونُ في المفتوحتيْن بإسقاط الأولى منهما، وعندئذٍ يكون هذا من قَبيل المدِّ المنفصل.

وكما قدَّمنا في مبحثِ المدِّ فيكون لقالون في هذه الحال وجهان: وجهُ القصْرِ بمقدارِ ألِفٍ، ووجهُ التَّوَسُّطِ بمقدارِ ألِفَيْنِ.

ويُقَدَّمُ لقالون وجهُ القَصرِ من طريقِ التَّيْسِيرِ.

- **الضّربُ الثاني: مكسورتان:**

نحو(**هؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ**)، (**ومِنْ وَرَاءِ إِسْحاقَ**).

- **الضَّرْبُ الثَّالِثُ: مضمومتان:**

بالأحقافِ [33]، لا غيرَ: (**أَوْلِياءُ أُولئِكَ**).

فقرأ قالونُ في المضمومتيْنِ والمكسورَتيْنِ بتسهيل الهمزةِ الأولى منهما مع قَصْرِ حرفِ الْمَدِّ قبلَها، أو مَدِّهِ بزِيادَةِ حركتَيْنِ.

فَمَنْ أخذَ بالقَصْرِ نظر إلى أنّ حروفَ الْمَدِّ ضعيفةٌ خَفِيَّةٌ بمصاحبة الهواءِ لها، وأنّ الهمزَ قوِيٌ صَعْبٌ، فزِيدَ في الْمَدِّ تقوِيَةً للضَّعيفِ عند مجاورَتِهِ للقَوِيِّ، فلمّا طَرَأَ على الهمزِ تسهيلٌ ضَعُفَتْ ولانَتْ فلَمْ يَعُدْ هناك حاجةٌ إلى الزِيادَةِ في الْمَدِّ، كونُ حرفِ الْمَدِّ في ذاتِه ضعيفاً، وأنَّ الهَمْزَ ضَعُفَ ولانَ بهذا التَّسهيلِ.

ومَنْ أخذَ بزيادةِ الْمَدِّ فإنَّهُ أهملَ النَّظَرَ إلى عارِضِ التَّسْهِيلِ واعتَدَّ بأصْلِ الهمزةِ الْمُحَقَّقَةِ؛ طِبْقاً لِقَوْلِ الشّاطِبِيِّ:

[وإنْ حرفُ مدٍّ قبلَ همزٍ مغيَّرٍ

يجُزْ قصرُه والمدُّ ما زالَ أعْدَلاً]

قُلْتُ: وبالوَجْهَيْنِ قَرَأْت على شيوخِي، وقدّمتُ القصرَ بمُضَمَّنِ التَّيْسير، وبالتَّوَسُّطِ على أنّه من زِيادات القَصيدِ.

و ما تبقّى لنا في المتفقتيْن على الكسْرِ فمسْأَلَتانِ:

الأولى: الآيةُ [53] بسورة يوسفَ: **(بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّي)**.

ويُلاحظ في المتَّفِقَتَيْن بالكسرِ خمسةَ عشَرَ موضعًا كلُّها يتقدَّم الألفُ على همزاتِها، إلاّ هذا الموْضِعَ؛ فالواوُ فيه سبَقَتِ الهمزةَ.

فورد عن قالون فيه وجهان حالَ الوصل:

1. إبدالُ الهمزةِ الأولى واوًا وإدغامُها في الواو الساكنة قبلها، وعليه فتُقرأُ بواوٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ مكسورةٍ بعَدها همزةُ قطعٍ محقَّقةٌ أول: (إلاّ)، لِتُقْرَأَ هكذا: (**بِالسُّوِّ إِلاَّ**)، وهذا الوَجْهُ هو الّذي نصّ عليه الدّانِيُّ في تيسيرِهِ.

2. أوْ تسهيلُها بينها وبين الياءِ مع المدِّ، كما تقدَّم.

وهذان الوجهانِ صحيحانِ مقروءٌ بهما لقالون في هذه الآية، لكنَّ المقدَّمَ له في الأداء وجهُ الإبدال.

الثَّانِيَةُ: سبَقَ أَنْ قُلنا إِنَّ الإمامَ نافعاً تَفَرَّد بهمْزِ كلمةِ: (**النَّبِيء**) وما تصرَّف منها.

هذا إنْ لم تلْقَ همزتُها المحقَّقةُ المُتطرِّفةُ في الوصل همزةَ قطعٍ.

فإن لقِيَتْ همزةً، فقالونُ على أصله في المكسورتين بتسهيل الأولى منهما، إلاّ في موضعيْن بسورةِ الأحزابِ:

- (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا **لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ**) [50].

- و (لا تَدْخُلُوا بِيُوتَ **النَّبِيِّ إِلاَّ** أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ) [53].

فإنَّ قالونَ خَالَفَ أَصْلَهُ فيهما فأبدل الهمزةَ، حالَ الوصل، ياءً وأدغمَها في الياءِ قبلَها في الموْضِعينِ، إلاّ ورشاَ فهو على أصلِهِ من الهمزِ فيهما في الحاليْنِ.

أمَّا في الوقفِ فقالونُ على أصلِه من إثباتِ الهمْزِ.

فإذا أردْنا أنْ نقِفَ على الهمْزةِ، أصليةً كانتْ أو مجتلبةً، جاز لقالونَ وغيرِهِ الإشباعُ مع السُّكونِ المحْضِ، وهو الأصْلُ في الوقْفِ، ويجوز أيضاً الوقفُ بالرَّوْم أو بالإشمام.

❖ **وأمّا الْمُخْتَلِفَتان في الحركةِ فخمسةُ أَضْرُبٍ:**

الأول: مفتوحةٌ فمكسورةٌ: نحو (**شهداءَ إِذْ، ز كرياءَ إِذْ**)، فقرأ قالونُ بتسهيل الثانية بينها وبين الياء.

الثاني: مفتوحةٌ فمضمومةٌ: في قوله: (**كلما جاءَ أُمَّةٌ**) [المؤمنون: 44]، ولا ثاني لها، بتسهيل الثانية بينها وبين الواو.

الثالث: مضمومةٌ فمفتوحةٌ: نحو: (**يأيُّها الملأُ أَفْتُوني**) بإبدال الثَّانية واوًا خالصةً.

الرابع: مكسورةٌ فمفتوحةٌ: نحوُ: (**مِنَ الماءِ أَو ممَّا**)، بإبدال الثانية ياءً.

الخامس: مضمومةٌ فمكسورةٌ: نحْوُ: (الشهداءُ إِذَا)، (يازكَرِّياءُ إِنَّا)، فيقرؤُها قالونُ إمَّا بتسهيل الهمزة بينها وبين الواوِ، أو إبدالِها واوًا خالصةً، وهو المقدَّم له في الأداء، كونُه مذهبَ أكثرِ أهلِ الأداءِ عنه، والأقوى في الرِّوايةِ من التَّسهيل.

المبحثُ التاسعُ : في نقلِ حَرَكَةِ الهمزةِ

ومن أشدِّ القرَّاءِ اعتناءً بالنَّقلِ ورشٌ على الإطْلاقِ، فهو يُلْقي بحركةِ همزةِ القَطْعِ على السَّاكنِ قبلَها كواحدٍ من مباحثِ التَّخْفيفِ، فلا يَبقَى للهمزةِ عِنْدَئِذٍ أَثَرٌ في النُّطْقِ.

وليس لقالونَ من هذا النَّقْلِ الذي اختُصَّ به ورشٌ إلاّ ثلاثُ كلماتٍ خالفَ فيها أصْلَهُ في عدمِ النَّقْلِ:

الأولى : (**آلَآنَ**) [يونس: 51و91]، وقد تقدّمَ الكلامُ على مَدِّ الألِفَيْنِ الّذَيْنِ يَتَوَسَّطُهُما اللاّمُ.

الثَّانيةُ : (**رِداً يُصَدِّقْني**) [القصص: 34]. و الرِّدْءُ معناه العَونُ، يُقالُ: رَدَأْتُهُ أرْدَؤُهُ رِدْءاً إذا أعَنْتُهُ.

فانفرد نافعٌ بإلْقاءِ حركةِ الهمزةِ إلى الدّالِ قبلَها فتتحرَّكُ بالفتحِ فلا يبقى للهمْزِ، عندئذٍ، أَثَرٌ، ثُمَّ بألِفٍ مُنَوّنةٍ منصوبةٍ بعدها؛ على أنها مفعولٌ به ثانٍ.

وبهذا الانفرادِ يُخالفُ نافعٌ أصْلَهُ في عدم النَّقلِ في الكلمةِ الواحِدَةِ، ومنه جاءَ الاخْتِلاَفُ بينَ أهلِ الأداءِ في كونِهِ نقلاً أو إسقاطاً، والأكثرُونَ على الأوّلِ.

الثَّالثةُ : **(عادًا الأُولى)** [النجم: 49]، فورد عن قالون في هذا الموضع وجهانِ:

- وجهُ نقلِ حركةِ الهمزةِ المضمومةِ إلى اللام قبلها مع حذفِ الهمزةِ وإدغامِ التنوين من: **(عادًا)** في لامِ: **(الأولى)** من غير غُنَّة، لتُقْرَأَ هكذا: **(عادَ لُّولى)**.

- ووجهُ همز الواو بعد اللام المضمومة مع الإدغام المتقدِّم، لتُقْرَأَ هكذا في الوصل: **(عادَ لُّؤْلى)**؛ وهو المُقدَّمُ في الأداء لقالون.

وإنْ أردتَ أنْ تقِفَ على: **(عادًا)**، وليس بمحل وقفٍ، وابتَدَأْتَ بـ: **(الاؤلى)** وليس بمحلِّ ابتداءٍ، فثلاثةُ أوْجُهٍ:

1. بهمزةِ وصلٍ، فلامٍ ساكنةٍ، فهمزةٍ مضمومةٍ، فواوٍ ساكنةٍ هكذا: **(اَلْأُولى)** بِرَدِّ الكلمةِ إلى أصلِها من غيرِ نقلٍ، كونُ قالون خالَفَ أصلَهُ في عدم النّقلِ، على ما اختاره الإمامُ الدّانِيُّ وبه أخَذَ الشّاطِبِيُّ فقدَّمَاهُ على الوجهيْن الآتِيَيْنِ:

2. أوْ بهمزة وصلٍ، فلامٍ مضمومةٍ، فهمزةٍ ساكنة بدلاً عن الواوِ إجراءً للوقف مجرى الوصلِ هكذا: **(اَلُؤْلى)**.

3. أوْ بلامٍ مضمومةٍ، فهمزةٍ ساكنةٍ بدلَ الواو، هكذا: **(لُؤْلى)**.

بَعْضُ أوْهامٍ ومَزاعِمَ ينبغي دفْعُها

(الأوَّل)- إنّ قوماً زعموا: أنَّ حركةَ الهمزةِ تُلقى على هجاءِ الميمِ السَّاكِنِ قبلَها في قوله تعالى أوَّلَ آل عِمْرانَ:

(ألـمّ اللهُ لَا إِلهَ إلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ).

وهذا وَهْمٌ يَدْفَعُهُ ويُسْقِطُهُ إجماعُ القُرَّاءِ والنحويِّينَ على أنَّ الألِفَ الموصولةَ في التَّعريفِ تَسقُطُ في الوصل تخلُّصاً من التقاءِ الساكنيْنِ، فما يسقُطُ لا تُلقى حركتُه، قاله أبو عليٍّ الفَارِسِيُّ.

ثُمَّ إنَّ مِنْ شُروطِ الهمزةِ المنقولةِ أن تكونَ **همزةَ قطعٍ** كالّتي في أوّلِ العنكبوت: **(ألـمّ احَسِبَ)**، **وليْسَت همزةَ وصلٍ**.

وأنْتَ ترى أنَّ رُسّامَ المصاحِفِ لَمْ يضَعوا فتحةً على ميمِ الموضِعَينِ على نِيّةِ الوصْلِ لِعِلَّةِ كلٍّ منهما، ذلك أنَّ الميمَ الثّانيةَ حُذِفَتْ من الخطِّ واقتُصِرَ على رسمِ الأُولى مع وضْعِ الشَّدَّةِ فَوْقَها لِلدّلالَةِ على أنّها مُدْغَمَةٌ بميمِ هِجاءِ (لامْ) الَّذي قبلَها.

وأمّا لماذا تحرَّكتِ الميمُ بالفَتْحِ حالَ وصْلِهِ بلَفْظِ الجلالَةِ بأول آل عِمرانَ، وحقُّها الكَسْرُ لِمُناسبَتِهِ السُّكونَ ؟

فذلك لكيْ نُحافِظَ على تفخيمِ لفظِ الجلالةِ، كما لو بدَأْنا بهِ أوّلَ الكلامِ بهمزَةِ قطعٍ مفتوحةٍ عِوَضاً عن همزةِ الوصْلِ.

وفي حالِ الوصلِ يكون لجميعِ القُرّاءِ وجهان :

- **إشباعُ المدّ** من هجاء (**ميمْ**) سِتَّ حَرَكاتٍ نظراً إلى أصلِها في الوَصْلِ والوَقْفِ، ولا اعتدادَ بعارضِ التحريكِ.

- **القصرُ قَدْرَ حركتين** اعتَدَادًا بالعارضِ الَّذي حرّك الميمَ السّاكِنَةَ بالفَتْحةِ الْمُلْقاةِ عليها ، فعندئذٍ ينتفي سببُ المدِّ بهذا التحريكِ.

قال الدّانِيُّ في جامِعِهِ : "والوَجْهانِ حَسَنانِ، والمدُّ أقيسُ، والقصرُ آثَرُ، وعليه عامَّةُ أهلِ الأداءِ".

قُلْتُ : وبالقَصْرِ قَرَأْتُ على أكْثَرَ مِنْ شَيْخٍ من شُيوخي.

(الثَّانِي)- لفظُ (**لَيْكَةَ**) بالشعراء [176]: **(كذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةَ المرسَلينِ)** وبـ ص [12]: **(وأصحابُ لَيْكَةَ)**، المكتوبُ فيهما بلامٍ مفتوحةٍ مِنْ غيرِ أَلِفِ وصلٍ قبلها ولا همزٍ بعدَها، كرسمِها، مع تاءٍ منصوبةٍ، وأنتَ ترى في هذا اللفظِ : اجتماعَ (أصْلٍ) وهو الرَّسْمُ في جميعِ المصاحِفِ و(فرشٍ) وهو في نصْبِ التاءِ لأبي جعفر **ونافعٍ** وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ، خلافاً لِلَّتَيْنِ في الحِجر و"ق" الآتِيَتَيْنِ.

وعليه فلا يُعَدُّ هذا ، كما يُتَوَهَّمُ، من باب النَّقل، وذلك لعدمِ ثُبوتِ همزة الوَصْلِ في الخطِّ قبل اللاّم، ثُمَّ إنَّ لامَها

مفتوحةٌ على الابتداء أصْلاً، وأخيراً ليس بين اللاّمِ والياءِ الساكنةِ همزةُ قطعٍ، وهكذا رسمُها، وهو ما عليه الإجماعُ.

وإذا ابتدأنا بها، وليس بمحلِّ ابتداء، فتُقرأ بلامٍ مفتوحةٍ للجميع.

وأمّا اللّتَانِ في الحِجْرِ [78]: (وإنْ كانَ أصحابُ **الأَيْكَةِ** لَظَالمِينَ)، وق [14]: (وأصحابُ **الأَيْكَةِ**)، فهكذا رُسِمتْ فيهما في جميعِ المصاحِفِ: بلامٍ ساكنةٍ قبلَها همزةُ وصلٍ وبعدَها همزةُ قطعٍ مفتوحةٌ فيُلْفَظُ للجميعِ كما هو مرسومٌ مع خفضِ التاء على الإضافةِ، غيرَ أنَّ ورشاً على أصلِهِ يُلْقي بحركةِ الهمزةِ فيهما على اللاّمِ قبلَها، و مثلُهُ حمزةُ لكنْ عند الوقفِ عليهما في أحَدِ وجهينِ لخَلَفٍ عنه.

وإذا ابتدأْنا به فحُكْمُهُ كأيِّ اسْمٍ دخلت عليه لامُ التَّعريف.

سُقْتُ هذيْنِ النُّمُوذَجَيْنِ للتفريقِ بين ما ثَبَتَتا رسماً، وهما همزةُ الوصلِ و همزةُ القطعِ بعدَ ألِفِ ولامِ التعريف؛ وما لَمْ تثْبُتا بعد اللاّمِ؛ حتّى لا يلتبِسَ الأمرُ على طلبةِ العِلْمِ، وبخاصَّةٍ إذا عَلِموا أنَّ ورشاً في كلتيهِما ينطِقُهُنَّ واحِداً في الوصلِ في الأربعة.

(**الثَّالِثُ**)- ما قد يزعُمُهُ البعضُ في لفظِ: (**الاِسْمُ**) من وجودِ همزةِ قطعٍ مكسورةٍ بعد اللاّمِ بسورةِ الْحُجُـراتِ [11]: (**بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمانِ**).

فهذا، أيضاً، وهمٌ يُضَعِّفُهُ أَنَّها همزةُ اسمٍ محذوفةٌ لجميعِ القرّاءِ، وهيَ وإنْ رُسمتْ أَلِفاً بعد اللاّمِ في جميعِ المصاحفِ، فإنَّها همزةُ وصلٍ حُذفت لعدمِ الاحتياجِ إليها، وتمخّض عن هذا اللّفظِ التقاءُ ساكنيْن: **لامُ تعريفٍ، وسينُ "اسْمُ"** فكُسِرت اللاّمُ هذه للتَّخلُّصِ من الْتِقاءِ ساكنيْنِ، وليس هذا من قَبيلِ النقلِ.

أمَّا إذا وقفنا على (**بِئْسَ**)، وليس بمحل وقفٍ، وابتدأنا: (**الِاسمُ**)، وليس بمحل ابتداءٍ، جاز لنا في همزة الوصل التي قبل لام التعريف وجهان:

- **الإثباتُ**: اعتدادا بحركة اللام التي جيءَ بها للتخلص من التقاء الساكنيْن على غَيْرِ حَدِّهِما.
- **الحذفُ**: أي الابتداءُ بها بلامٍ مكسورةٍ اعْتِداداً بحركتِها.

والوجهانِ جائزانِ، لكنْ وجهُ إثباتِ همزةِ الوصل الأولى قبل لامِ التَّعريفِ هو المقدَّمُ في الأداءِ، بالنَّظَرِ إلى أصلِها من الثُّبوت رَسْماً.

المبحثُ العاشِرُ: في هاءاتِ السَّكْتِ

وهُنَّ سواكِنُ زِيدَتْ في الخطِّ واللّفْظِ لبيانِ حركةِ آخِرِ حرفٍ من الكلمةِ، وإلاّ فحقُّها أنْ تسقُطَ في دَرْجِ القراءةِ كما أسقَطَها في الوصْلِ بعضُ القُرَّاءِ.

ومن أهل الأداء مَنْ أدرَجَها في أبوابِ الأُصولِ، لاختلاف القرّاءِ، مثَلاً، في (**يتَسَنَّه**) و(**اقْتَدِه**) مِن حيثُ إثباتُها فيهما وصلاً أو حذْفُها، ومن حيثُ إسكانُها معاً أو تحريكُها بالكسْرِ مع الإشباعِ أو الاختلاسِ!!.

وعددُها تِسْعٌ في خمسِ سُوَرٍ:

- **ثِنْتانِ** منهنَّ اتَّصَلَتا بفعلَيْن، وليستْ فواصلَ آيٍ: بالبقرة [258]: (**لَمْ يَتَسَنَّهْ**)، وبالأنعام [91]: (**اقْتَدِهْ**).

- **وسِتٌّ** بسورة الحاقَّة اتَّصَلنَ بأسماءٍ آخِرُهُنَّ ياءاتُ إضافَةٍ، وجاءتْ كُلُّهُنَّ رُؤوسَ آيٍ: (اقْرَءُوا **كِتابِيَهْ**) [18]، (أَنِّي مُلاقٍ **حِسابِيَهْ**) [19]، (لَمْ أُوتَ **كِتابِيَهْ**)[25]، (ولَمْ أَدْرِ ما **حِسابِيَهْ**) [26]، (ما أغْنى عَنِّي **مالِيَهْ**) [28]، (هَلَكَ عَنِّي **سُلْطانِيَهْ**) [29].

ـ **وواحدةٌ** بسورةِ القارعةِ [9] وهي أيضاً رأْسُ آيةٍ اتَّصَلَتْ بضمير الْمُؤَنَّثَةِ الغائبةِ: (وما أَدْراكَ ما **هِيَهْ**).

فقرَأَ قالونُ، ومِثْلُهُ وَرْشٌ، في كلِّ ما تقدَّمَ بإِثباتِ الهاءِ خالِصَةً ساكِنةً، وصلاً ووَقْفاً، من غيرِ إشارةٍ لا بالرَّوْم ولا بالإِشمامِ؛ كوْنُها زائدةً وساكِنةً في الأَصلِ.

ومَنْ هذا مَذْهَبُهُ منَ القُرَّاءِ فإنّه **ساوى بين موافَقَةِ الرَّسمِ وتأْدِيَةِ اللَّفْظِ.**

ونُنبِّهُ ها هُنا إلى أنَّ مَنْ أسكنَ هاءَ (**كِتابِيَهْ**) وأظهرَها عند همزةِ (**إِنّي ظَنَنْتُ**) وليس مَذهبَهُ النقلُ: أظهَرَ هاءَ (**مالِيَهْ**) عند: (**هَلَكَ**) بسكتةٍ لطيفةٍ مِنْ غيْرِ تنفُّسٍ، وهو المقدّمُ في الأَداءِ للجَميعِ على نيّةِ الوصْلِ.

المبحثُ الحادي عَشَرَ: في الإظهار والإدغام

الإظهارُ: أنْ تَنْطِق بالحرفِ السَّاكنِ على أصلِهِ من السُّكونِ مستقِّلا عمّا بعدَه من حُروفٍ مُتَحَرِّكةٍ.

و**الإدْغامُ**: أنْ يجيءَ في الكلمةِ أو الكلمتيْن حرفٌ ساكنٌ سُكوناً أصليّاً فيُدغَمُ في المتحرِّكِ بعدَه فيصيران حَرْفاً واحِداً مُشَدَّداً.

وهذه هي حقيقةُ **"الإدغامِ الصّغيرِ"** بخلافِ **"الإدغامِ الكبيرِ"** الذي فيه تصْييرُ الحرفِ المتحِّركِ ساكِناً لأجلِ إِدْغامهِ في ما بعدَه، طلباً للخِفّة.

والإدغامُ الصّغيرُ قسْمانِ:

فالقِسْمُ الأَوَّلُ: ما كان سكونُهُ على البناءِ، ولا تُعرف له أيَّةُ حركةٍ، إلاّ مع همزة الوصل، أو بنقلِ الحركةِ إليْها.

ويتعلّقُ الأمرُ بستَّةِ أنواعٍ، سأذكر كلَّ واحدٍ منها بشيءٍ من الإيجاز ممّا جرى اختلافُ القُرَّاءِ فيها.

دالُ (قَدْ)

فأظهر قالونُ دالَ (**قَدْ**) الساكنةَ عند **ثمانية أحرف** مجانِسَةٍ لها، وهي : الجْيمُ نحو : (**لقَدْ جاءكم**). و الذَّالُ نحو : (**ولقَدْ ذرأنا**) بالأعراف [179]، والزَّايُ، نحو : (**ولقَدْ زينا**)، والسِّينُ نحو (**فقَدْ سَأَلُوا موسى**)، والشِّينُ في : (**قَدْ شغفها حبا**)، بيوسف [30] لا غير، والصَّادُ نحو : (**لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رسولَه الرُّؤْيا**) والضَّادُ نحو : (**فَقَدْ ضَلَّ**)، والظَّاءُ نحو : (**فقَدْ ظلم**).

واتفق القُرَّاءُ على إدغامها في حرفيْن :

- في مثلِها بالمائدة [63] لا غير : (**وقد دَّخلوا**).
- وفي التاء المُجانِسَةِ نحو : (**قد تَّبين**).

ذالُ (إذْ)

وأظهر قالون ذالَ (**إذْ**) الساكنةَ عند ستَّة أحرفٍ مُجانِسَةٍ لها وهي : التَّاءُ نحو : (**إذْ تقول**)، والجيم نحو : (**إذْ جاءتهم**)، والدَّالُ في (**إذْ دَخلوا**)، والزَّايُ نحو : (**وإذْ زَيَّن**)، والسِّينُ نحوُ : (**إذْ سمِعْتُموه**)، والصَّادُ نحو : (**وإذْ صَرَفْنا**).

وأجمعَ القُرَّاءُ على إدغامِها في حرفَيْن :

- في مثلِها الوحيدةِ في : (**إذ ذَّهَبَ مُغاضِباً**) [الأنبياء : 86].
- وفي الظَّاء الْمُجانِسَةِ لها نحو : (**إذ ظَّلموا**).

تاءُ التأْنيثِ

وهـي الـسَّاكنةُ على البنـاءِ، وكُلُّهـا مبـسوطةٌ، رسمـاً، ولا تتَّصِلُ إلاّ بالفِعْلِ الماضي.

فقـرأ قـالونُ بإظهارهـا عنـد جميـع الحـروف، إلاّ في ثلاثـةِ أحرُفٍ:

- في التّاء مثلِها نحو: (**فما زالت تّلك دعْواهُم**).
- وفي الـدّالِ المجانـسةِ لهـا، في الأعـراف [189]: (**فَلَمَّـا أَثْقَلَـت دَّعَـوَا الله**)، وفي يـونس [89]: (**قـال قـدْ أُجيبـت دَّعوتكما**)، ولا ثالث لهما.
- وفي الطّاءِ لتجانسهما أيضاً نحو: (**وقالت طَّائفةٌ**).

لامُ (هَلْ) و (بَلْ)

و اتّفقَ القراءُ على إدغام اللاّمِ السَّاكنةِ :

- في اللاَّمِ مثلِها نحو : **(هَل لَّكم)** و **(بَل لَّا تكرمون)**.
- وفي الرَّاءِ المقاربةِ لها نحو : **(بَل رَّفعَهُ اللّهُ إليْه)**، و**(بَل رَّانَ)**.

وأظْهَروها عند الباقِياتِ.

ويُلاحظُ أنَّه لا توجدُ (هَلْ) بعدها راءٌ في القُرْآن !.

حُرُوفُ التَّهَجِّي

وهذه الحروفُ عِلْمٌ مستورٌ وسرٌّ محجوبٌ، وهي من المتشابِهِ الذي استأثر اللهُ بعلمِهِ، إذ المتشابِهُ لا يُرجى بيانُهُ ولا يُتكلَّمُ فيه ولا يحتمِلُ التأْويلَ؛ بخلافِ الْمُحْكَمِ الذي يُعرَفُ الْمُرادُ منه، ومهما تُكُلِّمَ في هاتِهِ الحروفِ أوْ سُكِتَ عنها فهي والمحكَمُ قرآنٌ.

وتصفُ أُمُّ المؤمنينَ عائشةُ الصديقةُ رضي اللهُ عنها، فهمَ الصحابةِ لهاتهِ الحروفِ، فيما أخرجه عنها ابنُ أبي حاتِمٍ الرازيُّ، قالت: "كان رسوخُهُم في العلم أنْ آمنوا بمُتَشابِهِه ولا يعلمُونَهُ".

وأيضاً فقد أجمعَ النحويون على أنها مبنيَّة على السُّكونِ، ولا تحتَمِلُ أيَّ وجهٍ من وجوهِ الإعرابِ.

ونافعٌ لا يَعُدُّها آياتٍ منفصِلاتٍ عمّا بعدَها، بل هي جُزْءٌ من الآياتِ الأُوَلِ من السُّوَرِ المبدوءِ بها.

فأظهر قالونُ، حالَ الوصل، الدَّالَ السَّاكنةَ من هجاءِ **(صادْ)** الكائنِ طَرَفاً في **(كهيعص)**، المُلاقيةَ لذالِ **(ذِكْرُ رَحْمَتِ ربِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّاءَ)** أولَ سورةِ مريمَ عليها السلامُ.

وأظهر قالون، على نيّةِ الوصل، النونَ الساكنةَ إظهاراً مُطلَقاً بعد واوِ القَسَمِ في موضعيْن:

الأول: **(يس وَالقرآنِ الحكيمِ)**.

والثاني: **(ن وَالقَلَمِ وما يَسْطُرُونَ)**.

وأخفى قالونُ، على نيّةِ الوصلِ، النُّونَ مِنْ هِجاءِ **(سِينْ)** عند التَّاءِ مِنْ **(تلك)** أوّلَ النّمْلِ: **(طس تلكَ آياتُ القُرْءانِ وكِتابٍ مُبينٍ)**.

وأدغَمَ قالونُ النُّونَ الْمُنقَلِبَةَ إلى ميمٍ مِنْ هجاءِ **(سِينْ)** في أولِ ميمِ من هِجاءِ **(مِيمْ)** في قوْلِهِ تعالى: **(طسم)** أوّلَ الشُّعَراءِ وأوّلَ القصصِ.

سُقْتُ هذا لِأنَّ أبا جعفرٍ قارئَ المدينةِ انفرد بالسّكْتِ على كلِّ حرفٍ في أوائلِ السُّوَرِ المبدوءةِ بها، وأنَّ حَمْزَةَ يُظْهِرُ النُّونَ من هِجاءِ **(سينْ)** عند الميم.

النُّونُ الساكنةُ و التَّنْوينُ

وأكثرُ مسائلِ هذا النوْعِ إجماعيَّةٌ، إلاّ بعض استثناءاتٍ يعرِفُها الدّارسونَ لمذاهبِ القُرَّاء فيها.

فنافعٌ مثلُ سائرِ القُرّاء يُظهر النُّونَ والتَّنوينَ السَّاكِنَيْنِ عند حروفِ الحلقِ الستَّةِ المُتحرِّكاتِ وهي: (الهمزةُ والهاءُ، والعينُ والحاءُ، والغينُ والخاءُ)، إلاّ ورشاً فإنّه يُلقي بحركةِ الهمزَةِ على النُّونِ والتَّنوينِ السَّاكنَيْنِ قبلها، وحمزةُ له السَّكْتُ عليهنَّ.

وأدغَمَهُما قالون، كسائرِ القُرَّاء، في ستّةِ أحرفٍ يُؤَلِّفُها لَفْظُ: "**يرملون**": أربعةٌ منها بِغُنَّةٍ، هي حروفُ "**ينمو**".

ويدخل في هذا النوعِ: (**طسم**) و(**طس**) و(**يس**) و(**ن**)، وقد سبَقَ الكلامُ عليه قَبْلُ بما أغنى عن إعادته.

والحرفانِ الباقيانِ بِغَيْرِ غُنَّةٍ، هما "**الرَّاءُ واللامُ**"، لِقُرْبِ مخرجيْهِما من مخرجِ النُّونِ.

والقرّاءُ مُجمِعون على قلبِ النونِ السَّاكنةِ والتَّنوينِ ميماً ساكنةً عند ملاقاتِهِما الباءَ مع انفراجِ الشَّفَتَيْنِ عن بعضِهِما

قليلاً جِدّاً بحيثُ تكادانِ أنْ تتماسّا ، عندئذٍ تُخَفَّفُ الميمُ بهذا الانفراجِ.

*****

والقِسْمُ الثَّاني من الإدغامِ الصَّغيرِ: ما اعترضَ حَرَكَتَهُ سكونُ الجزْمِ، ويأْتي مُجاوِراً لكلمةٍ ثانيةٍ وهو كثيرُ الدَّوْرِ في القرْآنِ، أو أَصْلِيّاً في الكلمةِ الواحِدَةِ، وهو قليلٌ جِدّاً.

وهذا النَّوْعُ من الإدغامِ يختصُّ بالحروفِ المتقارِبةِ صِفَةً ومَخْرَجاً، وفي أُصول متفرِّقةٍ :

الأصلُ الأوّلُ- الباءُ الملاقيةُ لميمٍ في كلمةٍ ثانيةٍ :

وذلكَ بالبقرة [283]: (**فيغفِرْ لِمَنْ يشاءُ ويُعَذِّبْ مَن يَّشاءُ**)، فقرأَ نافعٌ ومِثْلُهُ خلفٌ في اختيارِهِ بجزم الفِعلَيْنِ من: (فيغفِرْ) و(يُعَذِّبْ) للمُوافقَة؛ عطفاً على (يُحاسبْكُم)، وبهود [42]: (**يا بُنَيِّ اركَبْ مَعَنا**)، والباءُ في هذا الموْضِعِ ساكنةٌ على الأمر.

الأصْلُ الثّاني- الثَّاءُ الملاقيةُ لِذالٍ في كلمةٍ ثانيةٍ :

وذلك بالأعراف [176]: (**يَلْهَثْ ذَلِكَ**) لا غير.

فنَصَّ الدّانِيُّ في تيْسيره على الخِلافِ عن قالون في هذه الثّلاثَةِ: (**ويُعَذِّبْ مَنْ ـ ارْكَبْ مَعَنا ـ يلْهَثْ ذلك**)، وتَبِعَهُ الشّاطِبِيُّ عليهنَّ.

والخِلافُ عن قالون في هذين الأصْلَيْنِ يحتاجُ إلى تفصيلٍ، ومحَلُّهُ في الاستِدراكِ الرّابعِ.

الأصْلُ الثّالِثُ- الباءُ الْمُلاقِيَةُ فاءً في الكلِمةِ الثّانِيَةِ:

نحوُ: (**أوْ يَغْلِبْ فسوْفَ**)، (**ومَن لَّم يتُبْ فأُولئِكَ**)، فقرَأَ قالونُ بإظْهارِ الباءِ عند الفاءِ.

الأصْلُ الرّابِعُ- الفاءُ الْمُلاقِيَةُ باءً في الكلمةِ الثّانِيَةُ:

وذلك في مَوْضِعِ سبأٍ [9]: (**إن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِم**)، فأظهرَ قالونُ الفاءَ عند الباءِ.

الأصْلُ الخامِسُ- الرّاءُ الْمُلاقِيَةُ لاماً في الكلِمةِ الثّانِيَةِ:

نحوُ: (**يَغْفِرْ لَكُمْ**)، (**واصْطَبِرْ لِعِبادَتِهِ**)، فأظهَرَ قالونُ الرّاءَ عند اللاّمِ.

الأصْلُ السّادِس- الدّالُ عند الثّاءِ في الكلمةِ الثّانِيَةِ:

وقد ورَدَتْ مَرَّتَيْنِ في آيةٍ بآل عمرانَ [145]: (**ومن يُّرِدْ ثَوابَ الدُّنيا... ومَن يُّرِدْ ثَوابَ الآخِرَةِ...**)، فأظْهَرَ قالونُ الدّالَ عند الثاءِ فيهِما.

الأصلُ السّابِعُ- الذّالُ المجتمِعَةُ بالتّاءِ في كلمةٍ واحِدةٍ:

وذلك في أصلٍ مطّرِدٍ وحرفَيْنِ.

وضابِطُ هذا الأصلِ: أن يجيء بدَلَ الذالِ خاءٌ مفتوحةٌ. فالّتي تجيءُ في بابِ الأخْذِ نحوُ: (**أخذتُّ، أخَذتُّها، أخَذْتُّم، فأخَذتُّهم**) أو الّتي هي مِنْ بابِ الاتِّخاذِ: (**اتخذتُّم، اتخذتُّ، اتَّخذتَّ، فاتخذتُّموه، فاتخذتُّموهم، لَتَّخذتَّ**).

فقرأ قالونُ بإدغام الذَّال في التَّاء فيهنَّ قولاً واحداً.

وأمّا **الحَرْفانِ** ففي ثلاثةِ مواضعَ: (**فنبذْتُّها**) بسورة طه [97] و(**إني عذْتُ**) بغافر [27]، والدُّخَان [19]. فأظهَرَ قالونُ الذَّالَ عند التَّاءِ فيهنّ.

الأصْلُ الثّامِنُ- الثَّاءُ الْمُجْتَمِعَةُ بالتَّاءِ في كلمة:

وذلك في (**لَبِثْتُ**) وبابه حيثُ وقَعَ، وكذا الحرفُ: (**أُورِثْتُموها**) بالأعرافِ [42] والزُّخْرُفِ [72]، فلا خلاف عن قالون في إظهار الثَّاءِ عند التَّاءِ فيهِنَّ.

الأصلُ التّاسِعُ- اللاّمُ المجزومةُ الْمُلاقِيَةُ ذالاً في كلمةٍ ثانيةٍ:

وذلك في سِتَّةِ مواضِعَ، منها: (**ومَن يَّفْعَلْ ذلكَ**)، فقَرَأَ قالونُ بإظْهارِ اللاَمْ عند الذّالِ.

الأَصْلُ العاشِرُ- لامُ (قُلْ) السّاكِنَةُ الّتي هِيَ لِلأَمْرِ:

فهذا أصْلٌ كَثُرَ دَوْرُهُ في القُرْآنِ.

فأدغَمَها الكُلُّ في اللاّمِ مِثْلِها نحوُ: (**قُل لاّ يَعْلَمُ الغَيْبَ إلاّ اللّهُ**)، وفي الرَّاءِ الْمُقارِبةِ لها، نَحْوُ: (**وقُل رَّبِّ زِدْني عِلْما**) [طه: 111]، ونَحْوُ: (**قُل رَّبِّ احكُمْ بالحَقِّ**) [الأنبياءِ: 111] في قراءةِ الجميعِ بقافٍ مضمومةٍ ولامٍ ساكِنَةٍ على أنّها عِندَهُم أمْرٌ من اللّه تعالى إلى الرّسولِ محمّدٍ عليه الصّلاةُ والسّلامُ، إلاّ حَفْصاً عن عاصِمٍ، مثلاً، فإنّهُ انفَرَدَ مِنْ بيْنِ القُرّاءِ العَشَرَةِ بِقِراءَتِها بِأَلِفٍ بينَ القافِ واللاّمِ المَفْتوحَتَيْنِ هكذا: (قَالَ)، على أنّها فِعْلٌ ماضٍ.

الأصْلُ الحادي عَشَرَ - القافُ المجتمعةُ بالكافِ في كلمةٍ:

وذلك في موضعِ الْمُرْسَلاتِ [20]: (أَلَمْ نخلُقكُّم) لا غير، إذْ لا خلافَ بين القُرَّاءِ في إدغامِ القافِ في الكافِ.

إلاّ أنَّ الخلافَ عنهم في كيْفِيّةِ النُّطْقِ بالقافِ الْمُدْغَمَةِ:

- فمنهم من يرى إبقاءَ صفاتِ القافِ حالَ إدغامِها بالكافِ، لِيَظَلّ أثرُها مُهَيمِناً على صفاتِ الكافِ، كمنزلةٍ بين منزِلَتَيْنِ، و هو عِنْدَهُم مِنْ قَبِيل الإدغامِ النّاقِصِ.

- وذهب الأَكثرون إلى إبدالِ القافِ كافاً وإدغامِها بالكافِ بعدها فتصيران كافاً واحدةً مشدَّدةً، وعدُّوا هذا مِنْ قَبِيلِ الإدغامِ الكاملِ ؛ لتماثُلِ الحرفيْنِ مخرجاً وصِفَةً.

قال الدّانِيُّ في جامِعِهِ : " إنَّ الإدغامَ الخالصَ أصَحُّ رِوايَةً وأوْجَهُ قِياساً، وهو الْمُقَدَّمُ ".

المبحثُ الثاني عَشَرَ: في اختلاس الحركات

وقَدْ عرَّفْنا الاختلاسَ بشَيءٍ من الإيجاز في مبحثِ هاءِ الكِنايةِ، وهو غَيْرُ الرَّوْمِ الّذي يكون في الوقفِ، وإنْ هما في النُّطقِ سواءٌ، على ما ذهَبَ إليْه عامّةُ أهلِ الأداءِ، ومنهم من أدرجَ هذا المبحثَ في أبواب الأُصول لتعلُّقِه بمسائلَ صَوْتيةٍ بَحْتَةٍ!!.

فقرأ قالونُ باختلاسِ حركاتٍ يجيءُ بعدهُنَّ مشدَّدٌ في خمسِ كَلِمٍ، خلافا لورش الذي يُشبع حركاتِهنَّ.

❖ **ثِنْتانِ** منها باختِلاسِ كَسْرَةِ العَيْنِ فيهما:

- بالبقرةِ [270]: (**فَنِعِمَّا هِيَ**).
- وبالنِّساء [57]: (**نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ**).

❖ و**ثلاثٌ** منها باختلاسِ الفتحِ فيهنَّ:

- بالنِّساء [153]: (**لا تعَدُّوا في السَّبْتِ**).
- وبيونس [35]: (**لا يَهَدِّي**).
- وبيَس [48]: (**يَخَصِّمون**).

ويجوز لقالون الإسكانُ في الخمسةِ، على ما صرَّح به الدانيُّ في تَيْسيرِهِ، و كذا وَرَدَ النَّصُّ عنه، والأوَّلُ أقْيَسُ.

غَيْـرَ أنَّ الـشَّاطِبِيَّ أهْمَـلَ ذِكْـرَ الإسـكانِ، وقطـع لقـالونَ بالاختلاسِ وعبَّر عنه بالإخفاءِ أيضًا.

والوجهانِ صحيحانِ، لكنّ المقدَّمَ له في الأداءِ الإسكانُ لمن يقرأُ بمضمَّن التَّيْسيرِ، وهـو مـا يجـوِّزُهُ الكوفيّـون، وإنْ كـان فيـه جمعٌ بين ساكنيْن، فيما لا يرى ذلك البَصْرِيّون.

- وأمّا الآية [11] بيوسفَ: (قـالوا يأبانـا مـا لَـكَ **لا تأْمَنَّـا** على يوسفَ)، فقـد أجمـع كُتَّابُ المـصاحف علـى كَتْبِهـا بنـونٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ، وإلاّ فهي في الأصْـلِ مكوَّنـةٌ مِـنْ فعـلٍ مـضارِعٍ آخِرُه نونٌ مضمومةٌ ومن مفعولٍ بـه أوَّلُـه نـونٌ مفتوحـةٌ هكـذا: **(لا تَأْمَنُنـا)**.

وفيهـا لكـلِّ القُـرّاءِ العـشَرَةِ، حاشـا أبـا جَعْفَـرٍ الـذي تفـرّد بقراءَتِها بالإِدغامِ الخالصِ كرَسْمِها، وجهان:

أولهمـا: (الاخـتلاسُ) لمـن يقـرأُ علـى الأصـلِ، بإخفـاءِ النُّطْقِ بـضمَّةِ النُّـونِ الأولى، فيـذْهَبُ مُعْظَـمُ صَـوْتِها، وهـو مـا عليه عملُ أهلِ الأداءِ إلى يومِنا هذا.

ثانيهمـا: (الإشمــامُ) لمـن يقـرأُ علـى مـا هـو مكتـوبٌ في المصاحف بنونٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ. وسيأتي الكلام عليـه في مبحـث الرَّوْمِ والإشمامِ.

والاختلاسُ مُقَدَّم في الأداءِ للجميعِ ، طِبْقاً لاختيارِ الدّانيِّ وإن أخَذَ البعضُ لهم بوَجْهِ الإشمامِ أيضاً ، لِقولِ ا لشَّاطِبِيِّ :

[**وأَدْغَمَ مَعْ إشمامِهِ البَعْضُ مِنْهُمُ**

....]

و تابع أبا عمْرٍو الدانيَّ على الاختلاسِ بقولِهِ في نَفْسِ البيْتِ :

[..

وتأْمَنُـنَا لِلْكُلِّ يُخْفى مُفَصَّـلا]

- وأمّا لفظُ : (**اللاَّءِ**) حيث وقع ، فإن قالون يَقرأُ في الوصل باختلاس كسرة الهمزَةِ فيها من غير ياءٍ بعدها.

المبحثُ الثالثُ عشَرَ: في الرَّوْم والإشمام

والـرَّوْمُ هـو إضـعافُك الـصَّوْتَ بالحركـةِ ولـيس بـذاتِ الحرفِ، فتنطِقُ ببعضِها وهو الثُّلُثُ، فيذهب معظمُ صوتِها ؛ أي ثُلُثاها، فتسمع لها صوتاً خفيّاً. ومن أهل الأداء من أدرج هـذا المبحـثَ في أبـواب الأصـول، لكونـه يختصُّ بالمـسائل الصوتية ! !.

وقـدَّمنا أن الـرَّوْمَ والاخـتلاسَ في النُّطـقِ سـواءٌ ؛ إذ همـا يشتركان في تبعيضِ الحركةِ، لكنّهما يفترقانِ في حالاتٍ.

فالـرَّوْمُ يكون في الوقْفِ على آخر الكلمةِ للدَّلالة على حالِ الحرفِ كيف كانت حركتُه في الوصل.

ويكون الرَّوْمُ في المرفوعِ والمجرورِ، منوَّناً وغيرَ منوَّنٍ، من الْمُعْرَبات، وفي المضمومِ والمكسورِ من المبنِيّات.

والاختلاسُ يكون في الوصلِ ومع كلِّ حركةٍ.

فمَنْ يقفُ من القرّاء على لفظِ (**أليمٍ**) من قوله عزَّ وجلَّ: (لهـم عـذابٌ مِـن **رِجْـزٍ ألـيمٍ**) الـواردِ بسبأ [5] والجاثيـة [11]، ويقرَؤُها بخفض ميم (أليمٍ)، فإنَّـه ينْعَتُـهُ إلى الرِّجْزِ وليس إلى

العذابِ، فيجوز لنافعٍ ومن وافقه على الخفضِ الوقفُ عليه بالرَّوْم.

ومَنْ يقرؤُها برفِع (**أليمٌ**) مِنْ: (لهم **عذابٌ** مِنْ رِجْزٍ **أليمٌ**) فهي عنده صفةٌ للعذابِ، وله فيها وجهان: الرَّوْم أو الإشمام.

والإشمام: هو ضمُّك الشَّفَتَيْنِ وتهيئَتُها للنُّطْقِ بُعَيْد إسكانِ الحرفِ من غيرِ إحْداثِ شَيءٍ من الصَّوْتِ.

ويكون الإشمامُ في المضمومِ من المبنيّات، والمرفوعِ من المُعرَبات.

ولا يجوز الرَّوْمُ ولا الإشمامُ مع النَّصبِ والفتح.

والإشمام يكون في ثلاثةِ أحوال :

الحالُ الأولى: إذا كان الحرفُ أوّلَ الكلمة كالواقع أوّلَ الفعل مُحَرَّكاً بحركة تامة، وذلك كائنٌ في ثلاثة مواضع: الأول والثاني: (**سِيءَ بهم**) بهود [76]، والعنكبوتِ [33]، والثالث: (**فلما رأوْه زُلْفَةً سِيئَتْ**) بالمُلْكِ [27].

فقرأ قالون بإشمامِ كسرةِ السِّينِ ومثلُه ورشٌ؛ أي أنّ الحرفَ مُركّبٌ من حركتيْن: ضمّةٍ وكسرةٍ، وجزءُ الضمّةِ مقدّمٌ في النُّطق وهو الأقلُّ، ويليه جزءُ الكسرةِ وهو الأكثرُ، على ما ضبطه المحقِّقونَ مِنْ أهلِ الأداءِ.

الحالُ الثانيةُ: إذا كانت حركةُ الحرف تتوسَّطُ الكلمةَ كما في سورة يوسفَ عليه الصَّلاةُ و السّلامُ [11]: (**لا تأْمَنَّا**)، بفتحِ الميمِ وإدغام النُّونِ الأولى في الثَّانِيَةِ، والإشارةِ إلى إعْرابِ النُّونِ الْمُدْغَمَةِ بضَمِّ الشَّفَتَيْنِ بُعَيْدَ الإدْغامِ وقبلَ فَتْحَةِ النُّونِ الثانِيّةِ مِنْ غَيْرِ إحْداثِ صَوْتٍ يُسْمَعُ كوجْهٍ ثانٍ للقُراءِ، حاشا أبا جعفرٍ فإنّهُ انفرَدَ، كما أسلَفْنا، بقِراءَتِها بالإدْغامِ الخالِصِ كرسْمِها.

الحالُ الثالثةُ: إذا كانت الحركةُ آخرَ الكلمة ووُقِفَ عليها لأَيِّ سَبَبٍ كانَ، نحْوُ: (**اللّهُ الصَّمَدُ- نَستعينُ- مِنْ قبلُ وَمِنْ بعدُ**)، مع أنّ الرَّوْمَ والإشمامَ في الوقفِ ليْسا على سبيلِ الوُجوبِ، وإنّما على وجهِ الجواز والتَّخيير، فالأصْلُ أن يوقفَ على آخرِ حرفٍ من أيِّ كلمةٍ بالإسْكانِ المحْضِ.

المبحثُ الرابعُ عَشَرَ: في ياءاتِ الإضافةِ

وياءاتُ الإضافةِ: هي الزَّائِدةُ على الكلمةِ وليستْ مِنْ أُصولِها، ولا تكونُ لاماً من الفِعْلِ، و تدلُّ على المتكلِّمِ.

وتتَّصلُ خَطّاً بالأسماءِ، وتكونُ معها مجرورةَ الْمَحَلِّ نحو: **(نفسي)** و**(أمري)** و**(عملي)**. وبالأفعالِ، وتكونُ معها منصوبةَ الْمَحلِّ نحو: **(فطرني)** و**(أوزِعْني)**. و بالحروف، وتكونُ معها مجرورةَ المحلِّ نحو: **(لِي)**، ومنصوبَتَهُ نحو: **(إنِّي)**.

و جرى اختلافُ القُرَّاءِ فيها من حيث إسكانُها وهو الأصلُ الأَوَّلُ، كونُها مبنيَّةً عليه، أو فتحُها على أنّه أَصْلٌ ثانٍ.

فقرأ قالون بإسكانِ ستِّ ياءاتٍ في سبعةِ مواضعَ:

الأولى: بسورة البقرة [185]: **(وَلْيُؤْمِنوا بِيْ)**.

الثانية: بسورة يوسف [100]: **(بَيْني و بَيْنَ إخْوَتِيْ إنَّ..)**.

الثالثة: بسورة طه [18]: **(و لِيْ فِيها مَآرِبُ أُخْرَى)**.

الرابعة: بالدُّخان [20]: **(وإِن لَّم تُؤْمِنوا لِيْ فاعْتَزِلونِ)**.

الخامسة: **(ومَنْ مَعِي مِنَ المؤْمِنِين)**، في الموضع الثَّاني بسورة الشُّعَراءِ [117].

السادسة : **(قال رَبِّ أوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ)**، بسورة النَّمْلِ[19]، وسورةِ الأحْقافِ [13]، وإنْ ورَدَ فيها خلافٌ عن قالون، إلاّ أنَّ المقدَّمَ له في الأداءِ الإسْكانُ.

ووَرَدَ خلافٌ عن قالون في فُصِّلَتْ [49] :**(و لَئِنْ رُجِعْتُ إِلى رَبِّيَ إِنَّ ليْ عِنْدَهُ لَلْحُسْنى)**.

فروى البَعْضُ عنه الإسْكانَ، و روى عنه الجمهورُ الفَتْحَ، وهو المقدَّمُ له في الأداءِ، و إن كان الدّانِيُّ قرأها بالوجهَيْنِ على شيْخِهِ أبي الفتح فارسٍ.

وأما ياءُ : **(فَمَا ءاتانِيَ اللهُ خَيْرٌ مِمّا ءاتاكُم)** بالنَّمْلِ [37]، فإنَّ فيها الفتحَ لِنافعٍ وصلاً، قِياساً على ياءاتِ الإضافةِ التي نحن بصَدَدِها، لكنَّ الخلافَ بين قالونَ و ورشٍ مِنْ حيثُ إنَّها تثْبُتُ أوْ تُحْذَفُ، وقْفاً، قِياساً على ياءاتِ الزَّوائِدِ كما سيأْتي بيانُه.

المبحث الخامس عَشَرَ: في ياءات الزوائد

وياءاتُ **الزَّوائِدِ** هُنَّ محذوفاتٌ، أصلاً، في رُسومِ جميعِ المصاحفِ العُثْمانيَّةِ، وإنّما زِيدت في التلاوة على الرّسْم لمناسبةِ كسْرِ ما قبلهنَّ عند مَن يُثْبِتُها مِن القرَّاءِ، وإلى ذلك أشار الشاطبيُّ بقوله:

[ودُونَكَ ياءاتٍ تُسَمّى زوائداً
لأنْ كُنَّ عنْ خَطِّ المصاحِفِ مَعْزِلا]

أيْ لِأنّهنَّ عُزِلْنَ عن رسمِ المصحفِ، ولم تُكْتَبْنَ فيه.

وتكون في الأسماء نحو: (**الداعِ ي - الجوارِ ي**)، وفي الأفعال نحو: (**يوم يأتِ ي، ويسرِ ي**)، ولا تجيءُ في الحروفِ البتَّةَ.

وجرى اختلافُ القُرَّاء فيها من حيثُ إنَّها تثبُتُ زيادةً على الرَّسمِ في التِّلاوة، أو تُحذَفُ على الأصلِ ممَّا ليس مكتوباً في المصحفِ منها.

فانفرد قالونُ بإثباتِ الياءِ ساكِنَةً في الوصْلِ دونَ الوقْفِ:

- بالكهْف [38]: (**إنْ تَرَنِ ي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً**)،
- وبغافر [38]: (**يا قَوْمِ اتَّبِعُونِ ي أهدكم سَبيلَ الرَّشاد**).

وورد عـن قـالونَ الحـذفُ والإثبـاتُ في كلمتَـي (الـدّاعِ) و(دعانِ) من: (أُجيبُ دَعْوَةَ **الدَّاعِ** إِذا **دَعَانِ**) بالبقرة [185].

والحذفُ هو المُقدَّمُ له لأَنَّ ظاهِرَ التّيسيرِ يُفيدُ ذلكَ فيهما.

وأمّا (**التَّلاقِ**) و(**التَّنادِ**) بغافر [14و32]: فقال الدانيُّ في تيسيرِه: "واختُلف فيهما عن قالون فقرأتهما له بالوجهين". وتبعه الشَّاطِبِيُّ عليهما. وإنَّما ورَدَ هذا الخِلافُ عنه في الْحالَيْنِ.

وضعَّف ابنُ الجَزَرِيِّ إثباتَ الياء في الكلمتين لقالون في الوقْفِ، فقال في نشرِهِ: "وانفرَدَ أبو الفتحِ فارس بنُ أحمد مِنْ قراءتِهِ على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابِهِ عن قالونَ بالوَجهَيْنِ: الحذفِ والإثباتِ في الوقف، وتبعه في ذلك الدّانِيُّ من قراءتِهِ عليْه وأثبَتَهُ في التيسير كذلك فذكرَ الوجهيْنِ جميعاً عنه، وتبِعَهُ الشاطِبِيُّ على ذلكَ **وقدْ خالَفَ عبدُ الباقي في هذيْنِ سائِرَ النّاسِ،** ولا أعْلَمُهُ وَرَدَ مِنْ طريقٍ مِن الطُّرُقِ عنْ أبِي نشيطٍ ولا الحُلْوانِيِّ بلْ ولا عنْ قالون...".

وعليْهِ فيُقَدَّمُ له وجهُ الحذف وقفاً، مِثْلَما هو في الوَصْلِ.

وأما بقيةُ المواضع فقالونُ وورش متفقان على إثبات الياء فيهن، وصلا، في ستّ عشْرَةَ كلمة، ومختلفان في تسعَ عشرةَ

كلمة، إذ إنَّ قالون يحذِفُهُنَّ منهنَّ وصلاً ووقفاً، فيما يثبتُهُن فيهنَّ ورش حالَ الوَصْلِ دونَ الوَقْفِ.

ومما هما مُتَّفِقانِ عليه أو مُخْتَلِفانِ فيه، فمبسوطٌ في الْمُطوَّلاتِ مِنْ كُتُبِ القراءات، آثرنا الإعراضَ عن ذكره ههنا تَوَخِّياً للاختصار وخوفاً من أنْ نُطيلَ في الكلام.

بَقِيَ أن نُبيِّنَ الياءَ الزائدةَ التي في موضع النَّمْل [37]: **(فما آتانِ يَ اللهُ خيرٌ مِّما آتاكم)**.

فقرأ قالون بإثباتِها، وإثباتِ فَتْحَتِها، وصلاً، قياساً على ياءاتِ الإضافةِ؛ ومِثْلُهُ ورشٌ.

لكنَّهُما اختلفا فيها عند الوقفِ عليها:

فورد عن قالون الوجهانِ في الوقف: الحذفُ والإثباتُ، والأَخيرُ مقدَّمٌ له في الأداءِ، وبذلك خالَفَ قالونُ أصلَه في الوقفِ على هذهِ الكَلِمةِ بالياءِ، لأنَّ مذهبَهُ إثباتُ الياءِ وصلاً دونَ الوقفِ، وورشٌ يحذِفُها في الوقفِ.

المبحثُ السادس عَشَر: في أُمور تراعى لقالون

فأولُّ هذه الأمور الّتي تُراعى لقالون: السُّهولةُ في التلاوةِ والحدْرِ والتدويرِ، من غير إفراطٍ في التشديدِ ولا مبالغةٍ في التحقيق، "و لهذه كلِّها حدودٌ، تحكمُها المشافهةُ والأخذُ عن الشُّيوخِ المهَرَةِ الضابطينَ المتقنين".

وثانِيها: أن قالون لم يخالفْ إمامَهُ نافعاً في شَيءٍ من قراءَتِه عليه.

وثالثُها: أن قالونَ كالجماعةِ ليس له شيءٌ مما تفرَّد به الأزْرَقُ عن ورشٍ في ترقيقِهِ الرَّاءاتِ وتفخيمِهِ اللاماتِ، وتوسُّطِهِ للبدل وشِبهِهِ.

ولنا، ههنا، وقفةٌ يسيرةٌ مع حرفيْ: (**فِرْقَةٍ**) بالتّوْبةِ [123] و(**فِرْقٍ**) بالشُعَراء [63]:

- فأمّا: (**فِرْقةٍ**) بالتَّوْبةِ، فالإجماعُ على تفخيم رائِها، وذلك لانفتاح القافِ بعدَه، وهو ظاهرُ ما في التَّيْسِيرِ، وهو ما عليه عملُ أهلِ الأداءِ.
- وأمّا: (**فِرْقٍ**) الذي بالشُّعراءِ ففيه لكلِّ القرَّاء وجهانِ: الترقيقُ والتفخيمُ. والأولُ مقدَّمٌ لهم في الأداء، وحكى غيرُ

واحـدٍ الإجمـاعَ عليـه، وعلَّلـوا وجـه التَّرقيـقِ بـأنَّ حـرفَ الاسـتعلاءِ قـدِ انكـسَرَتْ صَـوْلَتُهُ لِتحرُّكِـهِ بالكـسرِ فـصار بـيْن كسرتيْنِ أدَّيَتَا إلى إضعافِ التفخيمِ.

وذهب سائرُ أهلِ الأداء على ما نقلَهُ ابنُ الجزريِّ في نَشْرِهِ: إلى الأخذِ بتفخيمِ الرّاءِ لِشُهرتِهِ، وهو القِياسُ.

ومع هذا يُقدَّمُ التّرقيقُ على ما ذهَبَ إليه جُمهورُ المِصْرِيِّينَ والمغاربةِ.

قُلْتُ: وبه قرَأْتُ على شُيوخِي وبه آخُذُ.

ورابعُهـا: أنّ قـالون لـيس لـه إلاّ إمالـةُ فتحـةِ الألِـفِ إمالـةً كُبرى في لفظِ: (**هارٍ**) من (**جُرُفٍ هارٍ**) بالتَّوْبة [115].

وعليـه فتُرقّـقُ الـرَّاءُ عنـد الوقـفِ عليهـا؛ لمناسـبةِ التَّرْقِيـقِ الإمالَةَ!.

وإيّـاكَ أنْ تجعـلَ إمالـةَ الألِـفِ خالِـصَةَ اليـاءِ، فـإنّ حقيقـةَ الإمالـةِ الكـبرى: أنْ تَنْحُـوَ بـالألِفِ إلى جهـةِ اليـاءِ، ولـيس إلى مُنتهاهـا رأسـاً، فهـي لا ألِـفٌ خالِـصةُ الفـتحِ ولا يـاءٌ خالـصةُ الكسرِ، وإنّما هما معاً "**خِلْطانِ في حرفٍ واحِدٍ**".

وأمّا المُقَلَّلَةُ فهو أنّك تتّجِهُ بالألِفِ نحو الياءِ قليلاً من غيرِ أنْ تبتعدَ عنها كثيراً، فتكونُ إلى الألِفِ أقربَ منها إلى الياءِ.

وخامسُها: ما ورد من الخلاف عن قالون في تقليلِ أوْ فتحِ الأَلِفِ من كلمةِ (**التوراة**) حيث وقع.

فالمقـدَّمُ لـه في الأداء الفـتْحُ مـن طريـقِ التَّيـسيرِ، وتَبِعَـهُ الشاطبيُّ في حِرْزِهِ على هذا الفَتْحِ.

وسادِسُها: ما ورد الخلافُ فيه بين قالون و ورشٍ من عدِّ فواصلِ الآيِ، وهو ما سنتطرَّقُ إليه لاحِقاً.

المبحثُ السّابع عَشَرَ: في فرشِ حروفِ قالون

إعْلَمْ ـ رعاكَ اللهُ ـ أن قالون وورشاً مُتَّفِقانِ على فرشِ حروفِ نافعٍ التي قرآها عليه، إلاّ حروفاً يسيرةً اختلفا فيها عنه:

❖ فقرأ قالون بكسرِ الباء من كلمةِ : (**البِيُوت**) حيث وقعت وكيف جاءت، خِلافاً لورش الذي يَضُمُّها.

❖ وقرأ قالونُ بإسكان الرَّاءِ كسائرِ القُرّاءِ العَشَرَةِ من كلمةِ (**قُرْبَةٌ**) بالتوبة [100]، خلافاً لورشٍ الذي انفرد بِضَمِّها.

❖ وقَرأَ قالونُ في الوصلِ بإسكان ثلاثِ لاماتٍ للأمر طلباً للخِفَّةِ، وذلك ثلاثةُ مواضعَ: موضِعانِ بالحجِّ: [15]: (**ثُمَّ لْيَقْطَعْ**)، و[27]: (**ثُمَّ لْيَقْضُوا**)، ومَوْضِعٌ واحِدٌ بالعنكبوت [66]: (**ولْيتمتّعوا**).

❖ وقرأ قالونُ بإسْكانِ الواوِ من (**أَوْ**) الَّتي هي للقِسْمةِ والتَّخْييرِ عطفاً لِأحدِ شيئَيْنِ، الملاقيةِ همزةَ القطعِ من: (**آباؤُنا**) لتصِيرَ واواً ساكنةً بيْنَ همزتيْن وذلك في قوْلِهِ تعالى: (**أوْ آباؤُنا**) بِمَوْضِعَيْنِ: بالصَّافَّاتِ [17]، وبالواقِعَةِ [51]، وورشٌ يحرِّكُها بالفتحِ ويُبقي على تحقيقِ الهمْزةِ مِنْ (آباؤُنا) مِنْ غيرِ نقلٍ.

وقد وهِمَ ذلك ابنُ الباذِشِ (ت 540) في كتابِهِ "الإقناع" قائلاً : "ساكنةُ الواوِ **نافعٌ** وابنُ عامرٍ ... ونقل ورشٌ الحركةَ" !!!.

❖ وقرأَ قالونُ بإسكانِ هاءِ الضّميرِ المنفصلِ من : (هُوَ) للغائبِ الْمُذكَّرِ ومن : (هِيَ) للغائبةِ الْمُؤَنَّثَةِ، إذا سبَقَهما واوٌ أوْ فاءٌ أوْ لامٌ، نحوُ: **(وَهْوَ، وهْيَ)، (فَهْوَ، فَهْيَ)، (لَهْوَ، لَهْيَ)**.

وأيضاً فقد سَكَّنَ قالونُ الوحيدةَ الّتي في القَصَصِ [61] المسبوقةَ بـ(ثُمَّ) : **(ثُمَّ هْوَ يَوْمَ القِيامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ)**.

مع ملاحظةِ أنَّ مِنْ بيْنِ أهلِ الأداءِ مَنْ أدرجَ هاءَ الضميرِ المنفصِلِ هذا في أبوابِ الأُصولِ لكثرَةِ دوْرِهِ في القُرآنِ :

أوّلاً ، لاختلافِ القُرّاءِ فيه مِنْ حيثُ إنّ الأكثرينَ من القراءِ نظروا إلى كونهِ مبنِيّاً على الضَمِّ للمُذكَّرِ وعلى الكسْرِ للمُؤَنَّثَةِ عند الابتداءِ بهِما بحركَتَيْهِما وهو الأصلُ، فلا بُدَّ إذَنْ من الحركَتَيْنِ لِكِلَيْهِما وإنْ سُبِقَتا بواوٍ أوْ فاءٍ أوْ لامٍ أوْ بـ : (ثُمَّ) المفصولَةِ عنها خطّاً.

وثانياً، من حيثُ إنه لا اعتِدادَ بالأصلِ المبدوءِ بِهِ، فأسكنهُ الآخَرونَ كقالونَ، مثلاً، وإنْ طرأَت عليه هذه الأحرُفُ الأربعةُ.

❖ وعند اجتماعِ ساكنَيْنِ في كلمتيْنِ، وكان آخرُ الكلمةِ الأُولى مُحَرَّكاً بحركةٍ عارضةٍ عن سكونٍ، وكان الحرفُ الثاني في الكلمةِ الثانيةِ ساكناً سُكوناً أصليّاً ومسبوقاً بهمزةِ وصلٍ مضمومةٍ على الابتداءِ ليس إلاّ، وكان الحرفُ الثّالثُ في الكلمة الثانيةِ مضموماً ضمّاً لازِماً وليس عارضاً ولا متحرِّكاً بِأَيَّةِ حركةٍ غَيْرِ الضَّمِّ، بِشَرْطِ أنْ يكون هذا الضَّمُّ في الأفعالِ لا في الأسماء، فنافعٌ يُحَرِّكُ السَّاكنَ الأَوَّلَ بالضَّمِّ للدَّلالةِ على أنَّ حركةَ همزةِ الوصْلِ المحذوفةَ في درْجِ القراءةِ هي مضمومةٌ على الابتداءِ.

وحروفُهُ خمسةٌ مجموعةٌ في: [**لَوْ دَنَتْ**].

فمثالُ اللاّمِ: (**قلُ ادْعُوا اللّهَ**).

ومثالُ الواوِ: (**أَوُ ادْعُوا الرّحمنَ**).

ومثالُ الدّالِ: (**ولقدُ اسْتُهْزِئَ**).

ومثالُ النُّونِ: (**فَمَنُ اضْطُرَّ**)، والتنوينُ معه: (**محظورًا نُ انْظُرْ**)، و(**مُنيبٍ نُ ادْخُلُوها بِسلامٍ**).

ومثالُ التّاءِ: (**وقالتُ اخْرُجْ عليهِنَّ**).

وإذا وُقِفَ على هذه الحروفِ فلا تجوزُ الإِشارةُ لا بالرَّوْمِ ولا بالإشمامِ لكون حركتِها عارضةً.

المبحثُ الثامن عشر: في عدِّ فَواصِلِ الآي

وتتميماً للفائدةِ ارَتَأَيْنا أن يكون لِعَدِّ الآيِ نصيبٌ في كتابنا هذا، لا نَغْفَلُ عنه أوْ نتجاهَلُهُ كما نُسِيَ أوْ تناساه عديدٌ مِنَ النّاسِ اليَوْمَ، حِرْصاً مِنَّا على أنْ يلتزِمَ طلابُنا النجباءُ الذين يقرؤون برواياتِ الأئمةِ القُرَّاءِ المشهورينِ ليوافقوهم في الوقْفِ على رُؤوسِ الآيِ التي ثبتتْ عنهم.

وَاعْلَمْ ـ رعاكَ اللهُ ـ أنه لولا ما لهذا الموضوعِ مِنْ أهميَّةٍ بالغةٍ، لما أَفرده، نثراً أو نظماً، غيرُ واحدٍ من جهابِذَتهِ الذين أوْلَوْه عناياتِهم الفائقةَ فيه تدقيقاً وتمحيصاً واستقصاءً، مما لابُدَّ لقرَأَة القرآنِ برواياتِه المتواترةِ عن أئمةِ القراءاتِ، من معرفةِ فوائدِه الجمَّةِ، والوقوفِ على فرائدِه المهمَّةِ.

فإنَّ منْ أوَّلِ فوائدِ هذا الفنِّ: إحصاءَ عددِ آياتِ القرآنِ وبيانَ أمكنتِها مِنْ كُلِّ سورةٍ، ويُعرّفنا أيْضاً على اختلافِ المصاحف التي أُنفِذَت إلى الأمصار الإسلاميَّةِ من حيثُ إنَّ لكلِّ مُصْحَفٍ عَدَّهُ الخاصَّ بهِ، والّتي مِنْ أجلِ ذلك وضَعَ لها العُلَماءُ ضوابِطَ وشُروطاً وِفْقَ اعتمادِ كلِّ قارئٍ في وُقوفه على رُؤوس الآيِ.

وأجمع أهلُ العلمِ في هذا الفنّ على أَنّه لا يحِقُّ لأَحدٍ، أيّاً كانَ ومهما كانَ، أنْ يَقِيسَ من عندِ نفسِه أو يُلفِّقَ عدًّا على عدِّ القُرّاء المنقولِ إلينا بالأسانيد والْمُدوَّنِ في كتبٍ عديدةٍ مُعْتَبَرَةٍ ولا يُعذَرُ، بعدُ، مَنْ عَلِمَ ومَنْ لمْ يَعْلَمْ !!.

هذا، والمشهورُ عند علماءِ العدِّ في فواصلِ الآياتِ: ستُّ رواياتٍ هي المعتمَدَةُ عِنْدَهُم: **عدٌّ كوفيٌّ، وعدٌّ مدنيٌّ أوّلٌ وأخيرٌ، وعدٌّ مكيٌّ، وعدٌّ بَصريٌّ، وعدٌّ شاميٌّ.**

وقدْ أهمل الدّانِيُّ و الشّاطِبِيُّ العدَّ **الْحِمْصِيَّ** فلَمْ يذْكُراه.

وما يَعنينا ههُنا هو **العدُّ المدنيُّ** الّذي رواه أهْلُ المدينةِ، وبسببِ الخِلافِ عنهم آلَ إلى عدَّيْنِ:

❖ **عدٌّ مدنيٌّ أولٌ**: ورواه نافعٌ عن شيخيْه أبي جعفرَ وشيبةَ بن نِصاح، على خلافٍ بينهما في ستةِ مواضع.

وجُملةُ آياتِ القرآنِ في هذا العدِّ، على ما حقّقه الدانيُّ في "البيان في عدِّ آي القرآن" له: سبع عشْرَةَ ومائتان وستَّةُ آلافٍ **(6217)**.

وبهذا العدِّ أخذ القدماءُ من أصحاب نافع، كقالون الذي ارتبطتْ رِوايتُه بهذا العدِّ، إذ لا مجال للعُدولِ عنه إلى غيرِه، وفق المصاحف التي ضُبِطت عليها روايتُه إلى اليومِ، ولِهذا تَجدُنِي في هذا الكتابِ

مُلْتَزِماً بترقيمِ الآياتِ التي استشهدتُّ بها في جميع مباحِثِهِ وِفْقَ العدِّ المدنِيِّ الأوّل الذي أَخذَ به قالونُ، وهو ما عليه الاعتمادُ.

❖ **وعدٌّ مدنيٌّ أخيرٌ**: و رواه إسماعيلُ بنُ جعفرَ بنِ أبي كَثِيرٍ الأنصاريُّ، المتوفَّى ببغدادَ سَنَةَ (180)، عن سُلَيْمان بنِ جَمَّاز، المتوفى بعد سنةَ (170)، عن أبي جعفرَ وشيْبةَ.

وجُملةُ آياتِ القرآنِ في هذا العدِّ كما صرَّح به الدانيُّ في كتابِ البيانِ له: أربعَ عشْرَةَ ومائتانِ وستَّةُ آلافٍ (**6214**).

وعلى هذا الآخِذُون لقراءة نافع من رواية ورشٍ عنه، وهو ما عليه المصاحفُ المضبوطةُ على روايتِه، إلى يومنا هذا.

وما عليك، عزيزي طالبَ عِلمِ القراءاتِ، إلاّ أنْ تُفرِّقَ بيْن هذَيْنِ العدَّيْن، ولوْ أنْ تُجريَ، على الأقَلِّ، مقارَنةً بين المصاحفِ المعتَمَدَةِ الّتي طُبِعَتْ عليْها الرِّوايَتانِ.

وأخيراً فلا عِبرَةَ بما قيل: إنّ العدَدَ ليس بِعِلمٍ !.

وهذا إنَّما هو مدخلٌ لخّصْتُ فيه القولَ في العدِّ، دونَ أنْ أدخُلَ في التَّفاصيلِ؛ إذْ لوْ أرَدتُّ استِقْصاءَ كلِّ ما يتعلَّقُ بهذا المبحثِ من مسائلَ لطال بنا الكلامُ وثَقُلَ.

ولكِنْ يَحْسُنُ بي ههنا أن أُوكِّدَ أنَّ نافعاً لا يَعُدُّ التَّسْمِيَةَ آيةً مِن أوائلِ كلِّ سورةٍ، ومنها فاتحةُ الكتابِ الَّتي عددُ آياتِها سبعٌ

باتِّفاقٍ، وعليْهِ فإنّه يَعُدُّ: (صِراطَ الَّذينَ أنعَمْتَ عَلَيْهِم) الآيةَ السّادسةَ، ويَعُدُّ: (غَيْرِ المغْضوبِ عَلَيْهِم ولا الضَّالِّينَ) سابِعَ آيات الفاتحة. وأمَّا الْقُرَّاءُ الّذينَ يَعُدُّونَ التَّسْمِيَةَ آيةً مِنْها فإنَّهُم يَعُدُّونَ: (صِراطَ الّذِين أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالِّينَ) هي الآيةَ السَّابِعَةَ.

وأيضاً فإنَّ نافعاً لا يَعُدُّ حروفَ هِجاءِ أوائلِ تسعٍ وعشرينَ سورةً من القُرآنِ آياتٍ مُنْفَصِلاتٍ عمّا بعدَها، بل إنَّها جُزْءٌ مِنَ الآياتِ الأُوَلِ في الْعدَّيْنِ: المَدَنِيِّ الأَوَّلِ والأَخِيرِ !!.

القسمُ الثالثُ

وفيه :

أربعُ اسْتِدْرَاكَاتٍ

الاستدراكُ الأوّلُ: في التَّسْمِيَةِ من أجزاءِ السُّوَرِ

وأمّا الابتداءُ من أجزاء السُّوَرِ، وهو ما يجيءُ من آيات ولَوْ بعدَ أوَّلِ آيةٍ من أيَّةِ سُورةٍ، ففيه خلافٌ بين أهْلِ الأداءِ في جوازِ الإتيانِ بالبسملةِ أو تركِها، وهو ما نَصَّ عليه الإمامُ الدَّانيُّ في تيسيرِه روايةً عن أصحابِهِ لهذا التَّخَيُّرِ بقولِهِ: "فأمّا الابتداءُ بِرُؤوس الأجزاءِ الّتي في بعضِ السُّوَرِ فأصحابُنا يُخَيِّرونَ القارئَ بين التِّسمِيَةِ وتَرْكِها في مذهبِ الجميعِ"، وتَبِعَهُ الشَّاطبيُّ على ذلك بِقَوْلِهِ:

[..................................

........وفي الأجزاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلا]

قلتُ: هكذا جاءت عِبارَةُ الدَّانيِّ عن هذا التَّخييرِ في الوجهيْن روايةً عن أصحابِهِ، وقال أيضاً في جامع البيان له: "وبغير تسمية ابتدأتُ رؤوسَ الأجزاء على شُيوخي الذين قرأتُ عليهِم، وهو الذي أختارُ، ولا أمنعُ من التَّسْمِيَةِ".

على أنَّ الدَّانيَّ لمْ يَعْزُ إتْيانَ البسملةِ أو تَرْكَهَا إلى أيِّ راوٍ من رُواةِ الأئِمّةِ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ على جهةِ التَّفصيلِ، إنّما عزا اختيارَهُ التَّسْمِيَةَ إلى اختيارِ أصحابِهِ مِنْ غيرِ أنْ يُصَرِّح هو

وأصحابُه ولَوْ باسْم واحدٍ من رُواةِ الأَئمّةِ، وهو ما لا يُعَدُّ كما يُفهَمُ مِنْ كلامِهِ مخالفةً لآيَةِ روايةٍ في حالِ ما إذا أتى القارئُ بالتَّسميةِ في أجزاءِ السُّوَرِ، ثُمَّ ما المانِعُ من الإتْيانِ بها مادام لَمْ يأْتِ نَصٌّ صريحُ العبارةِ عن القُرَّاءِ على تركِها فِعلاً ؟!.

إنَّ إطلاقَ الدّانيِّ في تَيْسِيرِهِ وفي غيرِهِ هذا التَّخييرَ إنَّما هو على سبيلِ الجوازِ وليس على سبيلِ الوجوبِ أو الإلْزامِ كما يُتَوَهَّمُ.

والحقُّ أن يُقَيَّدَ الْوَجْهانِ بشُروطٍ وضَوابِطَ لتتناسبَ التَّسْمِيَةُ مع معاني ومقاصِدِ الآياتِ المبدوءِ بها في أجزاء السُّوَرِ كما يرى ذلك كثيرٌ من أهْلِ العِلْمِ والدِّرايةِ في هذا الشَّأْنِ من مُتَقَدِّمينَ ومُتَأَخِّرينَ.

الاستدراك الثّاني: في ضمِّ ميمِ الجَمْعِ

وما قيل: إنَّ الإسكانَ هو الْمُقَدَّمُ في الأداءِ لِقالونَ، كونُه الأشْهَرَ عنه، وإنَّ عليه أكْثَرَ الرُّواةِ، يستوْقِفُنا للتَّعْلِيقِ على اشتهارِ روايةِ الإسْكانِ هذه وتغليبها على روايةِ الضَّمِّ، وكيفَ اسْتَدَلَّ بها هؤلاءِ مِنْ دونِ تمحيصٍ للأسانيدِ وفرز ما في طريقِ التَّيْسِيرِ منها عنْ طُرُقِ الكُتُبِ الأُخرى، وقد عُلِمَ أن الإسنادَ من الدين، ولولاه لقال مَنْ شاءَ ما شاءَ!!.

نَعَمْ، إنَّ رِوايةَ الإسْكانِ هذه صحيحةٌ ومُسَلَّمٌ بها، فهي:

أوّلاً: مِنْ أصْلِ قراءَةِ الدَّانِيِّ على شيْخِهِ طاهرٍ بنِ غَلْبون (ت.399) لكِنّها مِنْ طريقِ عليٍّ بنِ سَعِيدٍ بنِ الحَسَنِ البَغْدادِيِّ القزّازِ المتوَفّى قبل (340) عنْ أحمد بنِ الأشعثِ عنْ أبي نَشيطٍ.

و**ثانياً**: فإنَّ الدَّانِيَّ قرأ على شيْخِهِ أبي الفتْحِ فارسٍ من قراءَتِهِ على ابنِ حَسْنونٍ السَّامِرِيِّ البغدادِيِّ (ت.386) من طريقِ ابن مِهران الْجَمَّالِ عنْ الْحُلْوانِيِّ، وهذانِ الطَّرِيقانِ ليْسا مَوْجودَيْنِ أصْلاً في التَّيْسِيرِ، فإنَّ طريقَ التَّيْسِيرِ مِنْ أصْلِ قِراءَةِ

الدَّانِيِّ على أبي الفَتْحِ، وهو قرأَ على عبد الباقي بنِ الحَسَنِ، وهو قرأَ على إبراهيم بنِ عُمَرَ أبي إسحاق البغداديِّ، وهو قرأَ على ابنِ بُويان، وهو على ابنِ الأشعثِ على أبي نشيطٍ، وليس فيه إلاّ الصِّلَةُ بالواوِ، بدليلِ قَوْلِ الإمامِ الدَّانِيِّ في تيسيرِهِ: " **ابنُ كَثيرٍ وقالونُ بخلافٍ عنه يضُمَّانِ الميمَ الّتي للجَمْعِ ويصِلانِها بواوٍ مع الهمزةِ وغَيْرِها** ".

وهذا هو منهجُ الإمامِ الدَّانِيِّ في تَيْسِيرِهِ، فعندما يذْكُرُ الخِلافَ عن الرَّاوي، أيِّ راوٍ - إنْ وُجِدَ خلافٌ - فإنَّهُ يُعَيِّنُ بالاسمِ الوَجْهَ المقروءَ للدّلالةِ على أنّه مُقَدَّمٌ على الآخَرِ غَيْرِ المذْكورِ صراحَةً، وهو ما أوقعَ كثيرينَ في شَرِكِ اللَّبْسِ والحيْرَةِ مِمَّن لم يفهموا مسْلَكَ الدَّانِيِّ لا في تيْسيرِهِ ولا في أيٍّ مِنْ مُؤَلَّفاتِهِ في القراءاتِ فراحوا يتنقَّلون من كتُبٍ إلى كُتُبٍ له ولِغَيْرِهِ فيَخْلِطونَ هذا بذاك كيفما اتَّفَقَ، بحُسنِ نِيّةٍ، ويُلَفِّقون عليه طُرُقاً ما هي فيه.

على أنَّ ما يؤكِّدُ روايةَ الصِّلَةِ ما ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ في مُفْرَداتِهِ أنَّ شَيْخَهُ أبا الفتْحِ أقْرَأَهُ بالصِّلَةِ عن قالون في جميع القُرْآنِ.

فالْمُقَدَّمُ إذَنْ في الأداءِ لقالون: وَجْهُ الصِّلَةِ.

الاستدراكُ الثالِث: في حقيقةِ التسهيلِ

وحَقِيقَةُ التِّسْهِيلِ: النُّطْقُ بالهمزةِ الْمُحَقَّقَةِ بين مخرجِها مِنْ أقصى الْحَلْقِ وحروفِ المدِّ الهوائِيَّةِ الْمُتَصَعِّدةِ إليها من جوْفِ الرِّئَة فيمتزِجانِ، وعندَها يلِينُ صَوْتُها وتضْعُفُ الشِّدَّةُ التي فيها بإشْرابِها الهواءَ ويبقى أثَرُها، فتكونُ المفتوحةُ بين الهمزةِ الْمُحقَّقةِ والألِفِ المدِّيَّةِ، والمكسورةُ بينها وبين الياءِ المدِّيَّةِ، والمضمومةُ بينها وبين الواو المدِّيَّةِ، بمعنى: أنَّهُما معاً "**خِلْطانِ في حرفٍ واحدٍ**".

وهذه هي الحقيقةُ الّتي غابت عن أذهانِ كثيرينَ من القَرَأةِ مّن فاتهُم أنْ يتَلَقَّوْا أداءَها الصحيحَ عن الْمَشايخ أهْلِ الدِّرايةِ والضَّبْطِ والإتقانِ !!.

ولهذا وجدنا القاصرينَ يجعلون تسهيلَ الهمزةِ هاءً خالصةً، وهو لحنٌ لا تَحِلُّ القراءةُ به ولا يجوز العملُ به البتَّةَ، ولم يَقُلْ به أحدٌ من حُذّاقِ أهْلِ الأداءِ، لا الدَّانِيُّ الذي نُسِبتْ إليْه مقولةٌ يُجَوِّزُ فيها نُطْقَ الهمزَةِ الْمُسَهَّلَةِ هاءً، ولا غيْرُهُ مّن سبقوه أو الّذين جاؤوا مِنْ بعدِه، وليتَ هؤلاءِ الْمُرَوِّجينَ لهذا المنسوبِ إلى الدّانِيِّ أحالونا على كتابٍ مِنْ كُتُبِهِ أو كُتُبِ غَيْرِهِ، مخْطوطةً

أو مطبوعةً، لِنستبينَ حقيقةَ الأمْرِ ولِنستَنِدَ عليها ونقطَعَ الشَّكَّ باليقين، وما رأيناهُمْ فعلوا ذلك ولنْ يفعلوه، وأنّى لهُم أنْ يفعلوه؟ إذْ لا حُجَّةَ لدَيْهِم ولا دليلَ عندَهم، وفاقِدُ الشيءِ لا يُعْطِيهِ.

ولَوْ سلّمنا، جَدَلاً، أنَّ الدَّانِيَّ جَوَّزَ هذا الّذي نُسِبَ إلَيْهِ إذاً لاقْتَضَت الأمانةُ العِلْمِيَّةُ أن ينقله عنه تلامِذَتُه، وهُمْ أوْلى مِنْ غيْرِهِم برِوايةِ ذلك عنه بشرطِ الإسنادِ، و لَكُنَّا تَوَصَّلْنا إليه من زَمَنٍ، ولَخَفَّفَ عنّا مؤونَةَ البحثِ الطَّويلِ والْمُتابعَةِ الْمُضْنيَةِ !! لكنَّا لَمْ نعثرْ إلى الآن على أيِّ أثَرٍ أوْ إشارةٍ ولوْ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ تدلُّنا على هذا المنسوبِ إلى الدّانِيِّ و إلى غيْرِهِ !!.

على أنَّه من الْمُحالِ أنْ يروِيَ الدّانِيُّ أثراً مِنْ غَيْرِ إسنادٍ، أو يجتَهِدَ شيئاً مِنْ عِندِ نفسِهِ، أو يختارَ على اختِيارِ القُرّاءِ وأهلِ الأداءِ على السَّواءِ، أوْ يُغَلِّبَ الشواذَّ أو اللهْجاتِ على القرآنِ، كقراءةِ ابنِ السِّوارِ الغَنَوِيِّ في : (**إِيّاكَ نَعْبُدُ**) هكذا : (**هِيَّاكَ نَعْبَدُ**) الّتي استشْهَدَ بها مَكِّيٌّ في إبانتِهِ على أنَّها قراءَةٌ شاذَّةٌ تُخالِفُ خَطَّ الْمُصْحَفِ ولا يجوز القِراءَةُ بها.

وإنّكَ ليأْخُذُكَ الاستغرابُ كيفَ أنّ القَوْمَ راحوا يُقَيِّدونَ مزاعِمَهُم ويُفَصِّلونَها كما يحلو لَهُمْ وتتشَهّاهُ أنْفُسُهُم مما ليس له

وجودٌ أصلاً ، فكان مِنْ نتائجِ هذه المزاعِمِ أنَّها تعدَّتْ حُدودَ التَّقاييدِ والتَّفصيلاتِ إلى كُلِّ هَمْزَةٍ يُرادُ تسهيلُها بسببِ عجْزِ الأكثرِينَ عن نُطْقِها بالصُّورةِ الْمُتوَخَّاةِ كما ينبغي لها.

وأيضاً فقد برَزَتْ على السّاحَةِ العِلْمِيَّةِ مدارسُ إقرائيَّةٌ تُعارِضُ وتُنكِرُ، وأُخرى تقِفُ بالضِّدِّ منها تنتصِرُ لِما أُذيعَ وأُشيعَ هكذا على عواهِنِهِ، وما بيْنَ هاتيْنِ المدرَسَتَيْنِ وأنتَ تقرأُ لِمُنازَعاتِهِم الّتي طالَ أمَدُها وما كتبوه ونَظَموا له العَشَراتِ والعَشَراتِ فلا تكادُ تشُمَّ منها أيَّةَ رائحةٍ تُقْنِعُكَ بأنَّ ما ذهبوا إليْهِ هو الصَّوابُ العِلميُّ بِعَيْنِهِ، فقد فاتَ هؤلاءِ الزَّاعِمينَ ومَنْ تلاهُم مِنْ الْمُناصِرِينَ والْمُعارِضِينَ على حدٍّ سواءٍ أمرٌ هو في غايةِ الأهَمِّيَّةِ، فلوْ أنّهُم قاموا يُعالِجونَ المسألةَ مِنْ زاوِيَةٍ أُخرى، وينْظُرونَ بعيْنِ النَّاقِدِ البصيرِ إلى مدى التَّأْثيرِ الْمُحتَمَلِ أو الْمُتَوَقَّعِ في حالِ ما إذا أبدَلْنا الهمزةَ الْمُسَهَّلَةَ هاءً على مُفرَداتٍ مُعَيَّنَةٍ مِن القُرآنِ، وما سيتمَخَّضُ عن ذلك مِنْ تغييرٍ كُلِّيٍّ وجَوْهَرِيٍّ في معنى الآيَةِ الْمُرادِ قراءتُها وكذا في مقاصِدِها، لَوْ أنَّهم انتبهوا إلى ذلك لَهانَتِ المسْأَلةُ ولَحُسِمَتْ مِنْ زَمَنٍ !!.

ولْنُسَلِّمْ، جدلاً، أنَّ الدّانِيَّ وغيْرَهُ قالوا بجوازِ إبدالِ الهمزةِ الْمُسَهَّلَةِ هاءً خالِصَةً، مع استبعادِنا لِأيِّ افتِراضٍ من هذا النَّوْعِ، فهذا يعني بالضَّرورةِ احتِياجَ القوْلِ إلى تطبيقٍ؛ وإلاّ كيفَ سَنَقْرَأُ قوْلَهُ تعالى في سورةِ المائِدَةِ [118]: (**وإذْ قالَ اللّهُ يا عيسى ابنَ مريَمَ أأنتَ قُلْتَ للنّاسِ اتَّخِذوني وأُمِّيَ إلهَينِ مِنْ دونِ اللّهِ؟ قال سبحانَكَ...**)، وفيها يستَفْهِمُ اللّهُ مِنْ عيسى عليْه السَّلامُ، وهو تعالى يعْلَمُ أنَّ عيسى لَمْ يَقُلْ ذلِكَ، ففي: (**أأنْتَ قُلْتَ..**)، همزتانِ مفتوحتانِ، وكُلُّ رُواةِ نافعٍ، مثلاً، يُسَهِّلُونَ الثّانِيَةَ منهما ويُدخِلونَ ألِفاً بينَهُما، إلاّ ورْشاً فلا يُدْخِلُها.

أتَيْتُ بهذا الْمِثالِ لأُدلِّلَ على أنَّ ما قَيَّدَهُ الزَّاعِمونَ من أنَّ هذا الإبدالَ إنّما يكونُ في المفتوحَتَيْنِ دون المكسورتيْنِ والمضمومتيْنِ، هو كلامٌ غَيْرُ دقيقٍ، ذلكَ أنَّ مَنْ قرَأَ الهمزَةَ الثانِيَةَ مِنْ: (**أأنْتَ**) مثَلاً: بهاءٍ خالِصَةٍ بحسْبِ زعْمِهِم هكذا: (**أهَنْتَ**) عند مَنْ لا يُدْخِلُ، أو: (**آهَنْتَ**) عندَ مَنْ مَذهَبُهُ الإدخالُ مِن القُرّاءِ يكون مَصْدَرُها مأخوذاً مِنْ: (أهانَ يُهِينُ إهانَةً)، وعليْه فإنَّ المعنَى القرآنِيَّ على هذه القِراءَةِ غيرِ الصَّحِيحَةِ قد تغيَّرَ مِنْ مُرادٍ إلى مُرادٍ آخَرَ، فأصبح تقديرُها بهذا الخطأِ الفادحِ: "**أهَنْتَ إذْ قلتَ**" عند

مَنْ لا يُدخِلُ الألِفَ، فهذه على الخَبَرِ ؛ و "**هل أهَنْتَ إذْ قُلْتَ للنّاسِ؟**"، عند مَنْ يُدخِلُ ألِفاً، فهذه على الاستفهام أيضاً ؛ فتأمَّل معي جَيِّداً كيف تغيّرَ المعنى في كِلا القراءتَيْنِ، يا طالبَ الأداءِ الْمُنْضَبِطِ، ومَنْ تأمَّلَ سادَ !!.

وسَبَقَ أنْ قُلْتُ: إنَّ الأمْرَ لَمْ يقِفْ عندَ هذه التَّقاييدِ بل تجاوَزَها إلى كُلِّ همزةٍ مطلوبٍ تليينُها، فتسمَعُ لأحدِهم يُبْدِلُ الهمْزَةَ الْمُتَوَسِّطَةَ التي يقِفُ عليها حمزةُ، مثلاً، بالتَّسهيلِ من: (**مآب**) هاءً، هكذا: (**مهاب**)، ومن: (**اللائي**) هاءً، هكذا: (**اللاّهي**)، ومِنْ: (**يتساءلونَ**) هاءً، هكذا: (**يتساهلونَ**)، ففي أداءٍ هكذا غيرِ صحيحٍ لِمثلِ هذه الألْفاظِ تكتشِفُ بنفْسِكَ ويحِسِّكَ أنَّ تغييراً مَّا طرَأَ على معانيها ومقاصِدِها ؛ تماماً كمَن يقف على الاستثناءِ المنقطعِ مِنْ: (...إلاّ إبليس **أبى**)، أو لا يقفُ فيقرؤُها ياءً بدل الألِفِ المرادِ إمالتُها إمالةً كبرى هكذا: (**أبي**)، وإذا به يُغيِّرُ معنى الآية ومقصِدَها، وهو ما يدعونا إلى أن نَرفُضَ تقَوُّلاتٍ وأغاليطَ كهذِهِ وغيرِها حشَدوها وحشَروها على الدَّانِيِّ وعلى غيرِه من السَّابِقينَ له واللاّحِقينَ، ممّا لا يَستندُ على أثَرٍ صحيح، ولا على أيِّ دليلِ عِلْميٍّ أو عَقْلِيٍّ مُقْنِعٍ !!.

الاستدراكُ الرّابعُ
في إظهار الباءِ عند الميم، والثاءِ عند الذّالِ

وروايةُ الإدْغامِ الّتي رواها الدَّانِيُّ في أكْثَرَ مِنْ كتابٍ مِنْ كُتُبِهِ في هذين الأصْلَيْنِ صحيحةٌ ومُسَلَّمٌ بها، وليس لنا أن نُنكِرَ على مَنْ رواها عنه من عِدَّةِ طرُقٍ، فهي مُتَأَتِّيَةٌ مِنْ أصلِ قراءتِهِ على أكثرَ مِنْ شيخٍ مِن شُيوخِهِ، **ولكنْ مع كونِها روايةَ الأكثَرِينَ عن قالونَ فإنَّها ليست مِنْ طريقِ التَّيْسيرِ على التَّحقيقِ.**

فالإدْغامُ الّذي قَرَأَهُ الدَّانِيُّ على شيخِهِ أبي الفتحِ فارس هو مِنْ أصْلِ قراءةِ الأخيرِ على شُيوخٍ عِدَّةٍ، وكُلُّ طُرُقِ هؤلاءِ تتَّصِلُ بإسنادٍ إلى الحُلوانيِّ وإلى غيْرِهِ لا إلى أبي نشيطٍ، وعليْهِ فلا يجوزُ خلطُها بطريقِ التَّيْسير، ليقالُ عنها: " إنَّها عليها أكثرُ الرُّواةِ ".

ثمّ إنّ ما أسنَدَهُ الدّانِيُّ في تيْسيرِهِ روايةً عنْ أبي الفتحِ فارس عن أبي الحَسَنِ طاهر بنِ غَلْبونَ (ت.399)، هي روايةٌ لا عَلاقة لهاَ بطريقِ أبي نَشِيطٍ، لهذا لَمْ يذْكُرْها في تيسيرِهِ،

وأنّى له أن يُدْرِجَها فيه وهو إمامُ الْمُحَقِّقين والْمُمَيِّزِين للطُّرُقِ مهما تشعَّبَتْ!.

ثُمَّ إنَّ كُلَّ ما في التَّيْسيرِ هو أنَّ الدّانِيَّ قَرَأَ على شيخِهِ طاهر بنِ غَلْبونَ رِوايَةَ حفصٍ عنْ عاصِمٍ، ورِوايةَ خَلَفٍ عنْ حمْزَةَ ورَواهُما عنه، وما روى الدّانِيُّ في تيْسيرِهِ عن شيْخِهِ طاهر إلاّ هاتيْنِ الروايتيْنِ قِراءَةً عليه !!.

وفضلاً عن ذلك كُلِّهِ ما صرَّحَ به الدّانِيُّ نفْسُهُ وأكّدَهُ في أكثَرَ مِنْ كتابٍ مِنْ كُتُبِهِ كجامعِ البيانِ: أنّه قرأ بالإظهارِ لقالونَ مِنْ قراءتِهِ على شيْخِهِ أبي الفتحِ فارسٍ مِنْ قراءتِهِ على عبد الباقي بسندِهِ إلى أبي نَشِيطٍ، وهذا الإسنادُ هو الذي أدرَجَهُ في تَيْسيرِهِ كما نقلناه بتسَلْسُلِه المتَّصِلِ في أوائلِ صفَحاتِ كتابِنا هذا، فإذنْ ينبغي أن نرجِعَ إلى الأصْلِ ونُقَدَّمَهُ في الأداءِ، فإنّه أفضَلُ لِلأَمْنِ والسَّلامةِ مِنْ خَلْطِ طُرُقٍ، وإنْ كَثُرَتْ، بطريقِ التَّيْسيرِ الّذي اقْتَصَرَ مُؤَلِّفُهُ على طريقٍ واحِدَةٍ لِكُلِّ راوٍ مِنْ رُواةِ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ على سبيلِ الإيجازِ والاختصارِ.

على أنَّ ما قمتُ به من الاستدراكِ على البعضِ في بعضِ مسائلَ إقرائيّةٍ وأدائيّةٍ اجتهدوا فيها كما قَرَأْنا لهم، لم أفعله بقصد الْمُخالَفَةِ، كما قد يُشِيعُ عنّي مَن لا يحلو له أنْ يقفَ

عند حقائقِ الأُمورِ، لِيقولَ ما شاءَ عنّي ويَتَقَوَّلَ عليَّ بغيرِ عِلْمٍ ولا هدىً ولا كتابٍ منيرٍ، فأنا ما أَتَيْتُ بشيء مِن عندِ نفسي، ولا اجتهدتُّ في علمٍ، أعلَمُ يقيناً، وتعلَّمْتُ من سنواتِ الطَّلَبِ على أشياخي الْمُحققِّين الْمُدَقِّقينَ، أنّه علمٌ ثابتٌ ومُستَقِرٌ برواياتِهِ وطُرُقِه الْمُتَشَعِّبَةِ، وما إذا كان هناك مجالٌ لترجيحِ هذا الوجهِ من هذا الطريق وتقديمِهِ على غيْرِهِ مِن الأوْجُهِ فيما لا يجوزُ هذا إلاّ بشرطِ الإسنادِ الصَّحيحِ!!.

ومن عجيبِ ما وجدتُّه على كثيرينَ، مشايخَ مُدَرِّسين كانوا أوْ طلاباً دارِسِينَ، أنّهم تغافلوا عن كتابِ التّيْسيرِ وعزَفوا عن دِراستِهِ، في حين كانت الأيدي تتناولُهُ بشغَفٍ وتتلقَّفُهُ بشَوْقٍ، وحتّى عُلماء القراءاتِ ما فتئوا يعتمِدونه في تلقينِ تلامذتِهِم المستجدِّينَ على طريقةِ التَّدَرُّجِ المتأنّي في التَّدريسِ، وحسبُكَ أنَّ الشَّاطِبِيَّ نظمَ عليه لامِيَّته الشَّهيرَةَ "حِرز الأمانِيّ"، لكن يبدو أنَّ حظَّ هذا الكتابِ "الأصلِ" غيرُ وافِرٍ؛ بل إنّه كاد أن يمَّحِيَ من الذّاكِرَةِ ويُصبِحَ في طيِّ النسيانِ، لولا عنايةُ اللهِ الّتي حرَّكَت العزمَ السَّاكنَ من مُخلِصين أُصَلاءَ لإحياءِ هذا الكتابِ العُمْدَةِ وبعثِ رُوحِهِ من جديدٍ بتدريسِهِ وتحقيقِهِ تحقيقاً

علميّاً رصيناً وشرحِهِ بما يَليقُ بهِ وبمنزِلَتِهِ الرفيعةِ عند أهلِ الشّأْنِ في هذا العِلْمِ الجليل .

لهذا نقولُ : إنَّ مَنْ أرادَ أن يكتُبَ في أيّةِ روايةٍ من رواياتِ القُرّاءِ ويُصَرِّحَ أنّه سيسلكُ **طريقَ التيسيرِ** ـ مثلاً ـ فعليه أن يلتزمَ بذلك ولا يتعدّاهُ إلى طرُقِ غَيْرِهِ من الكتُبِ حتى لو كانت للدّانِيِّ نفسِهِ كيْ لا يُوقِعَ الدارسينَ في إشكالاتٍ فيصيرون إلى حَيْرةٍ من أمرِهِم تحت مُسَمّى : " ما عليه أكثرُ الرواة " !!.

فإنَّه بات من المؤكّدِ أنَّ مَن اتّخَذَ كتاباً ، أيَّ كتابٍ ، شيخاً له وغالى وأوْغَلَ في قراءتِه ، فإنه لا يكفي ولا يفي أَنْ يصنعَ منه عالماً حاذقاً إن لمْ يُصاحِبْ هذه القراءةَ جُلوسُ إلى شيخٍ عالمٍ مُتْقِنٍ مُجازٍ مُسْنِدٍ يعرِّفُهُ أوّلَ ما يعرِّفُهُ على رجالِ القراءاتِ والرّواةِ عنهم ، ويُمَيِّزُ له الطُرُقَ المتشعِّبةَ في كلِّ كتابٍ والمناهِجَ التي اعتمدَها المتقدِّمونَ في مؤلّفاتِهِم قبل حفظِ الْمُتون والأنظامِ ، ليسلمَ من أي تلفيقٍ وخلطٍ بينها ، فلو حَدَثَ ـ مثلاً ـ توافقٌ بين طريقي أبي نشيطٍ والحُلْواني أو القاضي في مسألَةٍ ما ، وهو ما حدَثَ فعلاً ، فلا يجوزُ التلفيقُ بينها ؛ فالأخيرانِ : **الحُلْوانيُّ والقاضِيُّ ليسا من طُرُقِ التَّيسيرِ** ، إذِ التحقيقُ العلْمِيُّ يقتضي التّمْييزَ والتفريقَ بين كلِّ طريقٍ ، والله أعلمُ بالصّوابِ.

تمَّ بفضلِ اللّهِ وحُسْنِ توْفِيقِهِ إنْجازُ هذا الكتابِ
في أُصُولِ روايةِ قالونَ عَن نافعٍ
من طريقِ كتابِ التيْسير للحافظِ أبي عمرٍو الدَّانيِّ
غُرّةَ رجبٍ الفَرْدِ من عامِ سبْعةَ عشَر وأربعمائةٍ وألف
بصحنِ جامعِ الإمامِ أبي حنيفةَ النُّعمانِ ببغداد المحروسة
على يَدِ مؤلِّفه
صفاءِ الدِّين بن حمديّ الدبّاغِ الأعْظميِّ البغداديِّ
وشاءَ اللّهُ بمنِّهِ ويُمْنِهِ أن يُطبع بالمملكةِ المغربيّةِ
في عهدِ مَوْلانا أميرِ المؤمنينَ وحامي حِمَى المِلّةِ والدينِ
جلالةِ الملكِ مُحَمَّدٍ السَّادِسِ
دام له العزُّ والنصرُ والتمكينُ
وصلّى اللّهُ وسلّمَ على نبيئنا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ أجمعين
وآخِرُ دَعْوانا أَنِ الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعالَمينَ

*****

دليلُ مباحِثِ الكِتابِ